دفاع عن السنة "شبهات وردود"

إعداد

دكتور/ محمد ولي الله عبد الرحمن الندوي

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة واللغة العربية

رأس الخيمة- الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي قال في محكم تنـــزيله: "**هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته و يزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة**"(١)، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الذي قال مخاطبا لأمته: "**قـد تـركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**"(٢)، وعلـى آلـه وأصحابه الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وعلى أتباعهم الذين جـاءوا مـن بعدهم، وساروا على نهجهم، وسلكوا على دربهم، وتمسكوا بهديهم، ونفوا عن دينهم تحريف الغالين، وانتحال المبطلـين، وتأويـل الجـاهلين، أمـا بعـد؛ فلا يخفى على دارس مثقف ما للسنة النبوية من أهمية في حيـاة المسـلمين، ومكانة في قلوبهم ونفوسهم، ومنـزلة في تراثهم ودراساتهم، فهي التي ترسـم للمسلمين طريق سيرهم، وترشدهم في جميع شئون حياتهم، وتأخذ بأيديهم فـي جميع الدروب والمسالك، وتحصنهم من جميع المزالق والمهالك، وتنيـر لهـم معالم دينهم في جميع الأبواب من العبادات والمعاملات، والمعاشرة والسـلوك والآداب، فالمسلمون طالما تمسكوا بالسنة النبوية بعد كتاب الله تعالى كانوا في حصن حصين، وحصار آمن من الضلال والانحراف والابتداع، وقد أكد لهـم

---

١) سورة الجمعة، الآية: ٢.

٢) أخرجه ابن ماجة في مقدمة سننة ح:٤٣ وأحمد في مسنده ١٢٦/٤ عن العرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه، وقال المنذري رحمه الله تعالى: سنده حسن، الترغيب والترهيب ١١١/١.

النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: "قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا كتاب الله وسنة نبيه"[1].

وقد تفطن أعداء الإسلام قديما وحديثا لهذه الحقيقة، وعرفوا بفطنتهم الماكرة وتجاربهم الخبيثة أن السنة النبوية أكبر عائق في سبيلهم، وهي التي تتعارض مع أهوائهم، وتكشف النقاب عن خداعهم ودجلهم، فحاولوا أن يحرموا المسلمين هذا المنبع الفياض للحياة والهداية والقوة، وأن يهدموا ذلك الحصن الديني الذي يقيهم ويصونهم، فنسجوا الخيوط، وحاكوا المؤامرات تحت شعار العلم والتحقيق، ونفثوا السموم في بحوث وكتابات ــ ادعوا أنها حرة نزيهة وما هي من النزاهة في شيء ــ مستندين في ذلك إلى بعض الفريات، ومتشبثين ببعض الشبهات التي بنوا عليها أفكارا هزيلة فاسدة، وقدموا في ضوئها آراءا جوفاء حائرة، وقد اتخذوا للوصول إلى هذه الغاية الدنيئة أساليب متنوعة فتارة عن طريق التشكيك في ثبوتها، وتارة أخرى عن طريق التشكيك في دلالتها، وثالثة عن طريق إثارة الغبار حول رواتها، ورابعة عن طريق اختلاف الروايات إلى غير ذلك من الأساليب.

وقد تصدى لسد هذه الفتنة، والرد على هذه الشبهات والأقاويل جماعة من علماء المسلمين قديما وحديثا، ففندوا الشبهات، وأقاموا الحجج والبينات على حجية السنة وصحة ثبوتها، ومصداقيتها للعمل، وصلاحيتها للهداية والإرشاد في كل عصر ومصر، وتنوعت أساليبهم، وتعددت مسالكهم في هذا الباب، فمنهم من اختار أسلوب الإيجاز البليغ المقنع، ومنهم من اختار أسلوب البسط المفيد الموضح، إلا أنهم جميعا استطاعوا بجهودهم أن يصونوا السنة النبوية عن أيدي العابثين، وتلبيس الملفقين، وافتراءات المعاندين، وشبهات الحاسدين، أن يُعلّوا منارتها شامخة عبر الدهور والعصور.

---

١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٩٣/١ عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما وصححه ووافقه الذهبي.

وهذا البحث يعتبر حلقة في هذه السلسلة المباركة، جمعت فيه أهم الشبهات التي تشبث بها المغرضون للنيل من السنة النبوية مع تفنيدها والرد عليها ببسط وتفصيل، راجيا من ذلك أن أنخرط في سلك تلك الفئة المباركة التي حظيت بالذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والدفاع عن سنته، لأن اختلاف العبارات، وتنوع الصياغات، وتعدد الأساليب تكون دوما نافعة مؤثرة مفيدة في باب الذكرى والجهاد بالقلم واللسان.

وقد رتبت هذا البحث على بابين وخاتمة:

الباب الأول: في الشبهات العامة، وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: شبهة الاستغناء بالقرآن عن السنة.

الفصل الثاني: شبهة كون السنة ظنية.

الفصل الثالث:شبهة عرض السنة على القرآن الكريم.

الفصل الرابع: شبهة عدم تكفل الله تعالى بحفظ السنة كما تكفل بحفظ القرآن.

الفصل الخامس: شبهة عدم اعتناء النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة والنهي عن كتابتها.

الفصل السادس: شبهة عرض السنة على العقل الصريح.

الباب الثاني: في الشبهات الخاصة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: شبهة الطعن في عدالة الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

الفصل الثاني: شبهة الطعن في راوية الإسلام أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

الفصل الثالث: شبهة وقوع التعارض بين الأحاديث.

وكان منهجي خلال سيري في هذا البحث يتلخص فيما يلي:

أ- ذكرت الشبهات مجملة من غير عزو لعدم جدواه.

ب- لم أتعرض لتخريج الأحاديث والآثار الواردة في الشبهات في حينهـا، إنما خرجتها كلها في معرض الرد عليها.

ج- خرجت الأحاديث الأساسية التي يدور حولها الكلام مـن مصـادرها بذكر اسم الكتاب واسم الباب ورقم الحديث ـ إن وجـد ـ وإلا بـذكر رقم الجزء والصفحة.

د- اكتفيت في تخريج بقية الأحاديث بذكر رقم الحديث في المصدر ـ إن وجد ـ وإلا بذكر رقم الجزء والصفحة.

هـ- عزوت الآثار إلى مصادرها بذكر الجزء والصفحة.

هذا وأسأل الله تعالى أن يبارك لي في هذا الجهد، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يكتب نفعه للمسلمين، وأن يدخره لي يوم ألقاه، فإنه ولـيّ ذلـك وعليه قادر، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آلـه وأصـحابه وأتباعه أجمعين إلى يوم الدين.

الباب الأول: في الشبهات العامة

وفيه ستة فصول.

الفصل الأول:شبهة الاستغناء بالقرآن عن السنة.

قالوا: وردت آيات عديدة تدل على إحاطة القرآن الكريم بكل شيء وعدم حاجته إلى السنة النبوية وغيرها، منها:**قوله تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء"**(١) **وقوله تعالى: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء"**(٢) **وقوله تعالى: "هو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا"**(٣) **وقوله تعالى: "كتاب فصلت آياته"**(٤) **وقوله تعالى: "ولقد جئناكم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون"**(٥) **وقوله تعالى:"أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم "**(٦).

فهذه الآيات تدل على أن الكتاب قد أحاط بكل شيء من أمور الدين وحوى كل حكم من أحكامه، وأن الله أنزل كتابه مبينا للمكلفين مفصلا بحيث لا يحتاجون بعد ذلك في التشريع إلى شيء آخر، فلو قلنا: إن القرآن يحتاج إلى بيان وتوضيح لكان ذلك ردا لهذه الآيات، وتكذيبا صريحا لمنزل الكتاب الذي نفى أن يكون فيه إخلال أو تفريط أو تقصير في أمر من الأمور، ولذا فلا يستعان في التشريع بشيء آخر غير الكتاب، حتى السنة لا يستعان بها لعدم حاجتنا إليها.

---

١) سورة الأنعام، الآية:٣٨.

٢) سورة النحل، الآية:٨٩.

٣) سورة الأنعام، الآية:١١٤.

٤) سورة فصلت، الآية:٣.

٥) سورة الأعراف، الآية:٥٢.

٦) سورة العنكبوت، الآية:٥١.

الجواب عن هذه الشبهة:

لا شك أن القرآن الكريم قد حوى كل شيء من أمور الدين وأصولها وقواعدها العامة لكن جملة لا تفصيلا بدليل ما أعلنه القرآن نفسه حيث **قال تعالى: "وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل إليهم"**[1] فالأمر بالتبيين يدل دلالة واضحة على أن إحاطة القرآن بجميع أمور الدين إنما هو على سبيل الإجمال، فإذا كان منزل الكتاب قد كلف نبيه بتبيين ما أنزل، فهل يجوز لمؤمن بالكتاب أن يرفض ذلك، ويستقل بفهم القرآن وتفسيره من عند نفسه، ويضرب عرض الحائط بما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من توضيح الكتاب وبيان الشريعة، أفلا يصدق على هذا **قوله تعالى: "أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض"**[2].

فالرسول صلى الله عليه وسلم هو المأمور بالتبيين بالنص القرآني، ونحن مأمورون بأن نقبل تبيينه بالنص القرآني أيضا، فلم ندخل في القرآن عنصرا أجنبيا حتى يقال: إننا نسبنا التفريط إليه، بل القرآن نفسه أرشدنا إلى الأخذ بما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من أوامر ونواهي، **قال تعالى: "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"**[3] **وقال تعالى: "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا"**[4].

فالشبهة منشأها إما الحقد والجحود، وإما عدم استيعاب الدراسة للقرآن الكريم، وإما نقصان العقل والفهم[5].

---

1) سورة النحل، الآية:٤٤.
2) سورة البقرة، الآية:٨٥.
3) سورة الحشر، الآية:٧.
4) سورة الأحزاب، الآية:٣٦.
5) انظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص:٣٥ - ٣٦ .

وقد فنّد الإمام الشافعي رحمه الله تعالى شبهة هؤلاء في كتابه القيم '*الرسالة*' فقال:(ليْست تَنْزِلُ بأحد من أهل دين الله نازلةٌ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها) ثم ذكر الآيات العديدة، منها **قوله تعالى: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء"**[1] ثم **قال**:(والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع).

ثم وضح ذلك **فقال**: (والبيان من وجوه:

١. منها ما أبانه لخلقه نصا مثل إجمال فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجا وصوما.

٢. ومنها ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه، مثل عدد الصلاة، والزكاة ووقتها إلى غير ذلك من الفرائض.

٣. ومنها ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما ليس لله فيه نص محكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، والانتهاء إلى حكمه، فمن قبل عن رسول الله فبفرض الله قبل.

٤. ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم) [2].

ويقول أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى :(السنة راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله وبسط مختصره ..... والاقتصار على الكتاب رأى قوم لا خلاق لهم خارجين عن السنة، إذ عولوا على ما بنيتَ عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فاطّرحوا أحكام السنة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله

---

١) سورة النحل، الآية:٨٩.

٢) راجع التفصيل في الرسالة ص:٢٠_٢٢.

..... ولقد ضلت بهذه الطريقة طوائف من المتـــأخرين ......، فـــالقول بهـــا والميل إليها ميل عن الصراط المستقيم، أعاذنا الله من ذلك بمنّه)[1] .

---

١) الموافقات باختصار ٤/٣١٤ و٣٢٥_٣٢٦ و٣٣١.

الفصل الثاني: شبهة كون السنة ظنية.

قالوا:يجب أن يكون الدين قطعيا، ليكون المؤمن على بصيرة من أمره، فالقرآن قطعي بلا خلاف لدلالة الآيات على ذلك، **قال تعالى: "الم ذلك الكتاب لا ريب فيه"**[١] **وقال تعالى: "تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين"**[٢] **وقال تعالى: "والذي أوحينا إليك الكتاب هو الحق"**[٣]**وقال تعالى: "وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"**[٤].

وأما السنة فمنها متواتر وآحاد، وأغلبها آحاد، والآحاد ظنية غير قطعية، ففي حالة الأخذ بالسنة والعمل بها لا يبقى الدين قطعيا، لأن مجموع القطعي والظني يكون ظنيا، والقرآن نفسه يندد بالعمل بالظن وينكر على متبعه، **قال تعالى: "إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا"**[٥] **وقال تعالى: "وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغني من الحق شيئا"**[٦] **وقال تعالى: "ولا تقف ما ليس لك به علم"**[٧] فالقرآن يندد بمن يهجر العلم والقطع واليقين ويسير وراء الظن، والآخذ بالسنة العامل بها هاجر للعلم والقطع سائر وراء الظن.

الجواب عن هذه الشبهة:

لا نختلف في أن الدين لا بد أن يكون قطعيا، لكن المقصود من القطعي قطعي الثبوت لا قطعي الدلالة، فالدارس للقرآن يعلم يقينا بأن القرآن قطعي الثبوت في جميعه لكنه ظني الدلالة في العديد من الآيات، منها على سبيل

---

١) سورة البقرة، الآيتان:١، ٢.
٢) سورة السجدة، الآية:٢.
٣) سورة فاطر، الآية:٣١.
٤) سورة فصلت، الآيتان:٤١، ٤٢.
٥) سورة النجم، الآية:٢٨.
٦) سورة يونس، الآية:٣٦.
٧) سورة الإسراء، الآية:٣٦.

المثال: **قوله تعالى: "إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا"** [1] فقد أثر عن السلف معاني عدة لكلمة "**فرقانا**" هي: مخرجا في الدنيا والآخرة، أو نجاة، أو نصرا، أو فصلا بين الحق والباطل [2].

وقوله تعالى: "والسقف المرفوع" [3] فإنه فسر بالسماء كما فسر بالعرش [4] فمن يرجح أحد معانيه لا يستطيع أن يجزم بأن هذه الدلالة قطعية بل هي ظنية تحتمل معنى آخر، فرجع الأمر إلى اتباع ما هو مظنون.

ووضح ذلك الإمام الشافعي رحمه الله بالتمثيل في مناظرته الشهيرة الطويلة التي أجراها مع منكر السنة، **قال** مخاطبا للمدعي بالعمل بالقطع واليقين، والمنكر للعمل بالمظنون:(ما رأيك في رجل مسلم لا تعرف عنه أهو محرم الدم والمال، قال نعم، قلت: فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا، وأخذ ماله، وهو هذا الذي في يده، قال: أقتله قودا، وأدفع ماله إلى ورثة المشهود له، قلت: ألا يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط؟ قال: نعم، قلت. فكيف أبحت الدم

---

1) سورة الأنفال، الآية:٢٩.
2) راجع تفسير ابن كثير ٣/٣٢.
3) سورة الطور، الآية:٥.
4) راجع تفسير ابن كثير ٦/١٢.

والمال المحرمين قطعا بشهادة الشاهدين التي هي ظنية)[1] فبهت الذي كفر.

ثبت جليا من الكلام السابق أن العمل بالمظنون مطرد في الشرع حتى عند من ينكر العمل بالمظنون جراء إنكاره للعمل بالسنة النبوية، فأصل العمل بالظن واتباعه ليس بمذموم، إنما المذموم هو اتباع الظن المقابل للدليل القطعي لأن فيه مخالفة للحق الصريح الثابت، وليس الأمر في باب السنة هكذا، بل نتبع الظن حيث أمرنا الله سبحانه وتعالى باتباعه، فإنه سبحان وتعالى هو **القائل: "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"**[2] فعملنا بالمظنون – في هذا المعنى – اتباع للدليل القاطع الدال على اتباع السنة والأخذ بها.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي يختلف باختلاف المدرك المستدل، ليس هو صفة للدليل في نفسه، فهذا أمر لا ينازعه فيه عاقل، فقد يكون قطعيا عند زيد ما هو ظني عند عمرو، فقولهم إن أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة المتلقاة بين الأمة بالقبول لا تفيد العلم بل هي ظنية، هو إخبار عما عندهم، إذ لم يحصل لهم من الطرق التي استفاد بها العلم أهل السنة)[3].

وعلى كلٍ فكون السنة ظنية لا يمنع من اتباعها ولا يقتضي إهمالها وترك العمل بها.

---

١) الأم بتصرف (٧/٢٩٠).

٢) سورة الحشر، الآية:٧.

٣) مختصر الصواعق المرسلة ٥٧٦/٢.

الفصل الثالث: شبهة عرض السنة على القرآن الكريم.

قالوا: المعيار في الدين هو القرآن الكريم وهو مصدر التشريع الوحيد، فلا يثبت الشرع إلا به والسنة النبوية إنما جاءت لتأكيد هذا المعيار وتأييده فحسب، فلا بد من عرضها على هذا المعيار، فإن وافقته فهي حجة ملزمة يجب التمسك بها، وإن لم توافقه بأي وجه من الوجوه فهي مردودة يجب طرحها لأنها مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم منسوبة إليه زورا وبهتانا، **قالوا**: وقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى في العديد من أحاديثه، منها:

١. **"إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس مني".**
٢. **"إني لا أحل إلا ما احل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه" وفي لفظ له " لا يمسكن الناس عليّ بشيء فإني لا أحل لهم إلا ما أحل لله ولا أحرم إلا ما حرم الله".**
٣. **"إذا حدثتم عني حديثا تعرفونه ولا تنكرونه قلته أو لم أقله فصدقوا به، فإني أقول ما يعرف ولا ينكر، وإذا حدثتم عني حديثا تنكرونه قلته أو لم أقله فلا تصدقوا به، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف"** والمقصود من المعروف ما عرف من الكتاب، والمقصود من المنكر ما لا يعرف من الكتاب.
٤. سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفريضة الوضوء من القيء؟ **قال: "لو كان فريضة لوجدته في القرآن"**(١).

فهذه الأحاديث ترشدنا إلى عرض السنة على القرآن فما وافقه منها قبل وإلا رُدّ وتُرِك، فالمعول في التشريع على القرآن وحده.

---

١) سيأتي الكلام عنها وبيان درجتها في الجواب عن الشبهة.

الجواب عن هذه الشبهة:

لا خلاف في كون القرآن معيارا في الدين، كما لا خلاف في أن السنة النبوية إنما جاءت لتأكيد هذا المعيار وتأييده، ولكن هل التأكيد والتأييد هي المهمة الوحيدة للسنة النبوية، أم مهمتها أشمل من ذلك، فلنتحاكم في ذلك إلى القرآن الكريم نفسه ليقضي بيننا وليفصح عن الحق، والدارس للقرآن الكريم المتدبر في آياته يتضح له بكل جلاء أن مهمة السنة شاملة واسعة، فهي تؤكد ما جاء في القرآن الكريم، وتبين ما أجمل فيه، وتستأنف أحكاما يحتاج إليها المسلم وسكت عنها القرآن الكريم، **فقال الله تعالى: "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا"** [١] فهو إرشاد عام وإلزام مطلق بكل ما صدر عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم من أمر أو نهي مهما كان شأنه، واعتبر القرآن ذلك جزا من الإيمان **فقال تعالى: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما"** [٢] وقرن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم مع طاعة الله تعالى.

قال جل شأنه: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول" [٣] وفوق ذلك كله أثبت القرآن الكريم اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالكتاب والسنة **فقال: "وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم"** [٤] **وقال تعالى: "لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة"** [٥] **قال الشافعي رحمه الله تعالى** في تفسير كلمة الحكمة:(سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول:الحكمة سنة رسول الله

---

١) سورة، الحشر، الآية:٧.

٢) سورة النساء، الآية:٦٥.

٣) سورة التغابن، الآية:١٢.

٤) سورة النساء، الآية:١١٣.

٥) سورة آل عمران، الآية:١٦٤.

صلى الله عليه وسلم)[1]، فهذه النصوص ترد على من يدعي عرض السنة على القرآن ويزعم حصر مهمة السنة على التأكيد والتأييد.

وأما الأحاديث التي أوردوها واستندوا إليها لإثبات دعواهم فهي أحاديث ضعيفة واهية من وضع الزنادقة والخوارج كما قال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى [2] فلا تنتهض للاحتجاج بها، وفيما يلي بيان حالها بالتفصيل.

* **الحديث الأول: "إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس مني" وفي لفظ له "ما جاءكم عني فاعرضوا على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله"**

أخرجه الدارقطني في سننه [3] من طريق صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه [4] **وقال:** (صالح بن موسى ضعيف لا يحتج بحديثه)، ومن طريق جبارة بن المغلس عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه [5] **وقال:** (هذا وهم، والصواب عن عاصم عن زيد بن على بن الحسين مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

قال العظيم آبادي في التعليق المغني على الدارقطني: (جبارة بن المغلس ضعفه ابن معين، **وقال البخاري**: مضطرب الحديث)[6].

وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان رضي الله تعالى عنه[7] ، **قال الهيثمي رحمه الله تعالى:**

---

١) الرسالة ص:٧٨، الأم ٢٨٨/٧.

٢) راجع جامع بيان العلم وفضله ١٩٠/٢.

٣) كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك: باب كتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى الأشعري ٣٧١/٥_ ٣٧٢.

٤) انظر: ح:٤٤٧٦ من السنن.

٥) ٣٧٢/٥.

٦) ٩٧/٢ ح:١٤٢٩.

(يزيد بن ربيعة متروك منكر الحديث) [1] ، ومن طريق أبـي حاضـر عـن الوضين عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله تعـالى عنهمـا [2]، **قال الهيثمي رحمه الله تعالى:** (أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهـو منكر الحديث) [3]

وقد تكلم جمع من الأئمة المحدثين في هذا الحديث بما يدل على ضعفه الشديد وردّه وعدم نهوضه للاستئناس فضلا عن الاحتجاج به.

فقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بعد أن ذكر هذا الحديث:(ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر)، **قال:** (وهذه رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء) [4].

وقال الصغاني رحمه الله تعالى:(هو موضوع) [5].

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى بعد أن ذكـر طـرق هـذا الحـديث ورواياته: (منها ما هو متهم بالزندقة، أو كذاب سـاقط لا يؤخـذ حديثـه، أو مجهول، أو ضعيف، ومنها ما هو مرسل، ومنها ما جمع بينهما) [6].

قال السخاوي رحمه الله تعالى: سئل شيخنا ــ يعني الحافظ ابن حجـر رحمه الله تعالى ــ عن هذا الحديث **فقال:** (إنه جاء من طرق لا تخلـو مـن مقال) [7].

---

١) مجمع الزوائد ١/١٧٥.

٢) ٣١٦/١٢ ح:١٣٢٢٤.

٣) مجمع الزوائد ١/١٧٥.

٤) الرسالة ص:٢٢٥.

٥) كشف الخفاء ومزيل الإلباس ١/٩٠.

٦) الإحكام في أصول الأحكام ٢/٧٦ فما بعدها.

٧) المقاصد الحسنة ص:٥٨.

وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الحديث بألفاظ مختلفة:(هذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه) [1].

وقال البيهقي رحمه الله تعالى: (الحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن) [2].

وقال أحمد شاكر رحمه الله تعالى في معرض الكلام عن هذا الحديث: (هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة، كلها موضوع، أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد) [3].

⌘ **الحديث الثاني: "إني لا أحل إلا ما احل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه" وفي لفظ له " لا يمسكن الناس عليّ بشيء فإني لا أحل لهم إلا ما أحل الله ولا أحرم إلا ما حرم الله".**

أخرجه الشافعي في الأم [4] وابن سعد في طبقاته [5] من طريق يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير الليثي رضي الله تعالى عنه، وهو طريق مرسل فإن عبيد الليثي عداده في التابعين كما قرر ذلك المزي في تهذيب الكمال ٥/٧٧، وابن حجر في التقريب ٦٥١ .

---

١) جامع بيان العلم وفضله ٢/١٩٠.
٢) دلائل النبوة ٣/٢٧.
٣) تحقيق الرسالة للشافعي ص:٢٢٤.
٤) كتاب الصلاة باب صلاة المريض ١/٩٩_١٠٠.
٥) ٢/٢١٥.

وأخرجه الشافعي أيضا في الأم[١] ، والبيهقي في السنن الكبرى[٢] ومعرفة السنن والآثار[٣] من طريق ابن عيينة عن طاووس وهو أيضا طريق مرسل.

وأخرجه ابن عدي في الكامل[٤] من طريق علي بن عاصم عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها **قال ابن عدي:** (تفرد به علي بن عاصم عن يحيى بن سعيد) ثم بين نكارة حديثه ثم **قال:** (سائر أحاديثه يشبه بعضها بعضا، والضعف بيّن على حديثه)[٥].

وقال الذهبي رحمه الله تعالى: (كان من أهل الدين والصلاح والخير البارع، وكان شديد التوقي، أنكر عليه كثرة الغلط والخطأ مع تماديه على ذلك)[٦].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: (صدوق يخطئ ويصر ورمي بالتشيع)[٧] فعلى هذا لا يصلح الحديث للاحتجاج به لعدم وروده بأي طريق يثبت.

وعلى تقرير ثبوته يمكن توجيه معنى الحديث بحيث يتساير مع بقية نصوص الكتاب والسنة، وهو أن نحمل لفظ الكتاب الوارد في الحديث على الشرع، لأن الشرع هو ما كتبه الله على عباده وقدّره، فكأنه صلى الله عليه وسلم قال: إني لا أحل إلا ما أحل الله في شرعه، ولا أحرم إلا ما حرم الله

---

١) كتاب جماع العلم باب الصوم ٣٠٢/٧.

٢) ٧٦/٧.

٣) ١٥٥/١٣ ح: ١٧٧٤٢.

٤) ١٩٢/٥.

٥) الكامل ١٩٤/٥.

٦) ميزان الاعتدال ١٣٥/٣.

٧) تقريب التهذيب ص:٦٩٩.

في شرعه، ويؤيد هذا التوجيه ورود لفظ الكتاب في معنى الشـــرع المكتـــوب المقدر من على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف[١].

قال صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتـــاب الله، الوليد والغنم ردّ عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام" فقضى صـــلى الله عليه وسلم بجلد مائة وتغريب عام، وهو حكم في شرع الله تعـــالى المكتـــوب على عباده، ولم يرد منصوصا في كتاب الله الكريم، وقد عبر الإمام البيهقـــي رحمه الله تعالى ذلك بلفظ آخر **فقال:** قوله صلى الله عليه وسلم فـــي الحـــديث _في كتابه_ إن صحت هذه اللفظة فإنما أراد فيما أوحي إليه، ثم ما أوحي إليه نوعان: أحدهما وحي يتلى، والآخر وحي لا يتلى)[٢].

وقال مصطفى السباعي رحمه الله تعالى: (لا مانع من إجراء الكتاب على المتبادر منه وهو القرآن فإنه ما يحرمه أو يحله الرسول حلال أو حرام فـــي كتاب الله الذي أمر بطاعته ونهى عن مخالفته)[٣].

الحديث الثالث:" إذا حدثتم عني حديثا تعرفونه ولا تنكرونه قلته أو لم أقله فصدقوا به، فإني أقول ما يعرف ولا ينكر، وإذا حدثتم عني حديثا تنكرونـــه قلته أو لم أقله فلا تصدقوا به، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف"

---

١) هذه القصة أخرجها البخاري في صحيحه ح: ٢٦٩٦ ومسلم في صحيحه ح:١٦٩٧ عـــن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله تعالى عنهما أن رجلا من الأعراب أتى رســـول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله تعالى، فقال الآخـــر _ وهو أفقه منه _ نعم: فاقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي، فقال: قل، قال: إن ابني كـــان عســـيفا على هذا، فزنى بامرأته، وإني أخبرت أن على ابني الرجم،فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هـــذا الـــرجم، فقـــال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغـــنم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها.

٢) مفتاح الجنة ص:٢٧.

٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص:١٦٤.

أخرجه الدارقطني في سننه[1] وابن عدي في الكامل[2] والخطيب في تاريخه[3] من طريق يحيى بن آدم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم.

قال البخاري رحمه الله تعالى في تاريخه بعد أن ذكر هذا الحديث: (قال يحيى بن آدم في إسناده: عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وهو وهم، ليس فيه أبو هريرة) [4] فكأن البخاري يعله بالإرسال.

وقال ابن أبي حاتم رحمهما الله تعالى: (قال أبي هذا حديث منكر، والثقات لا يرفعونه)[5].

وقال البيهقي رحمه الله تعالى:(قال ابن خزيمة: في صحة هذا الحديث مقال، لم نر في شرق الأرض ولا غربها أحدا يعرف خبر ابن أبي ذئب من غير رواية يحيى بن آدم، ولا رأيت أحدا من علماء الحديث يثبت هذا عن أبي هريرة، قال البيهقي: وهو مختلف على يحيى بن آدم في إسناده و متنه اختلافا كثيرا يوجب الاضطراب، منهم يذكر أبا هريرة ومنهم من لا يذكره ويرسل الحديث) [6].

وأخرجه أيضا العقيلي في الضعفاء[7] وابن حزم في الأحكام[8] وابن الجوزي في الموضوعات[9] من طريق أشعث بن براز عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم.

---

١) ٥/٣٧١، ح: ٤٤٧٤.

٢) ١/١٢.

٣) ١١/٣١١،ح: ٦٢٦٨.

٤) التاريخ الكبير ٣/٤٧٤.

٥) العلل لابن أبي حاتم ٣/٤٠٣، ح ٢٤٤٥.

٦) مفتاح الجنة ص:٢٤.

٧) ١/٤٣.

٨) ٢/٢١٣.

٩) ١/١٨٧.

قال العقيلي رحمه الله تعالى: (ليس لهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناد يصح، وللأشعث هذا غير حديث منكر)[١].

وذكر **أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى** عن الساجي عن يحيى بن معين **قال:** (هذا الحديث وضعته الزنادقة، قال الخطابي: هو باطل لا أصل له)[٢].

قال ابن عدي رحمه الله تعالى: (روى أشعث بن براز عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة ثلاثة أحاديث لا يتابع أشعث عليها، كلها بهذا الإسناد غير محفوظه لا يرويها عن قتادة غير أشعث)[٣].

وذكر الذهبي رحمه الله تعالى الحديث بهذا الإسناد ثم **قال:** (منكر جدا)[٤]

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: (أشعث بن براز الهجيمي ضعفه ابن معين وغيره، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث)[٥].

---

١) الضعفاء ٤٣/١.

٢) الموضوعات لابن الجوزي ١٨٨/١.

٣) الكامل ٣٧٥/١.

٤) ميزان الاعتدال ٢٦٣/١.

٥) لسان الميزان ١٤٨/٢.

الحديث الرابع: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفريضة الوضوء من القيء ؟ قال:"لو كان فريضة لوجدته في القرآن".

أخرجه الدارقطني في سننه[1] من طريق عتبة بن السكن الحمصي عن الأوزاعي عن عبادة بن نُسَيّ وهبيرة بن عبد الرحمن عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان رضي الله تعالى عنه. **قال الدارقطني رحمه الله تعالى:** (لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن و هو منكر الحديث). وذكره الزيلعي في نصب الراية وعزاه إلى الدارقطني ونقل كلامه ووافقه على إعلال هذا الحديث إلا أنه **قال:** (متروك الحديث بدل منكر الحديث)[2].

فجميع هذه الأحاديث التي تشبث بها أصحاب هذه الشبهة ضعيفة واهية كما تبين ذلك من الدراسة السابقة، ويؤيد ضعف هذه الأحاديث ويؤكد ردها وبطلان حملها على المعنى الذي أرادوها ورودُ أحاديث أخرى صحيحة تدل على ضرورة اتباع الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وطاعته مطلقا في كل ما يصدر منه، وتنوه بشأن السنة وتندد بمن يهملها ويعرض عنها، **فقال عليه الصلاة و السلام: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى"، قالوا:** ومن يأبى يا رسول الله؟ **قال"من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى".**

وقال عليه الصلاة و السلام: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه".

وقال عليه الصلاة والسلام: "يوشك الرجل متكئا على أريكته، يحدث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عزو جل، فما وجدنا فيه

---

١) كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه ١/٢٩٢، ح:٥٩٥.

٢) ١/٤٣.

من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرم الله عز وجل"[1].

و قال عليه الصلاة والسلام:"نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها"[2] وقد بين الإمام الشافعي رحمه الله تعالى دلالة هذا الحديث الأخير على مقصودنا فقال بعد أن أخرج هذا الحديث: (لما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها .... دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتى، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا)[3].

---

١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب في لزوم السنة ح٤٦٠٥ و الترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم ح:٢٦٦٣ عن أبي رافع رضي الله عنه قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه ح:١٢ عن المقدام بن معد يكرب رضي الله تعالى عنه.

٢) أخرجه الشافعي في الرسالة ص:٤٠١، والترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ح:٢٦٥٧ قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في مقدمة سننه ١/٨٥، ح:٢٣٢ عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه.

٣) الرسالة ص:٤٠٢_٤٠٣.

الفصل الرابع: شبهة عدم تكفل الله تعالى بحفظ السنة كما تكفل بحفظ القرآن.

قالوا: لما كانت إرادة الله تعالى اقتضت أن يكون القرآن وحده مصدرا للتشريع الإسلامي تكفل بحفظه إلى يوم القيامة، **فقال تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"** [١] فلو كانت السنة النبوية حجة ومصدرا مثل القرآن لتكفل الله بحفظها كما تكفل بحفظ القرآن الكريم.

الجواب عن هذه الشبهة:

لا خلاف في أن الذكر المنزل محفوظ بحفظ الله سبحانه وتعالى له إيفاءا لوعده الكريم الذي يتضمنه **قوله جل شأنه: " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"** فما هو الذكر المنزل إذن؟ هل هو القرآن الكريم وحده أم هو أشمل من ذلك؟ فالنظر في النصوص يوضح بجلاء أن المراد بالذكر شرع الله ودينه أو على تعبير الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى(الشريعة المحمدية بأصولها وفروعها) [٢] والقرآن جزء من هذا الذكر وليس هو الذكر كله، وإليك بيان ذلك في النقاط التالية:

١. **قال تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى"** [٣] فقد دلت الآية على أن نطق النبي صلى الله عليه وسلم وكلامه وحي، ولا يختلف الاثنان في أن الوحي ذكر، والذكر محفوظ مضمون ألا يضيع منه شيء بالنص الصريح.

٢. **قال تعالى: "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم"** [٤] دلت الآية على أن النبي صلى الله عليه وسلم مكلف بتبيين الذكر

---

١) سورة الحجر، الآية:٩.

٢) الموافقات ١/١٠٧

٣) سورة النجم، الآيتان:٣،٤.

٤) سورة النحل، الآية:٤٤.

المنـــزل إليه، ولاشك أن البيان جـــزء مـــن المبـــيَّن، إذ لا يمكـــن الامتثال للمبيَّن إلا بالبيان، وحفظ المبيَّن يستلزم حفظ البيان أيضـــا للترابط والتلازم بينهما.

٣. **قال تعالى: "إن علينا جمعه وقرءانه فإذا قرأناه فاتبع قرءانه ثم إنا علينا بيانه"** [١] فالمراد **بقوله تعالى"بيانه"** بيان القرآن [٢] و قد تكفل الله تعالى بهذا البيان، وبيان القرآن إنما يكون عن طريـــق النبـــي صلى الله عليه وسلم **لقوله تعالى: "و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما أنزل إليهم"** [٣] فالقرآن هو أصل الكتـــاب، ومـــا صـــدر عـــن الرسول صلى الله عله وسلم إنما هو بيانه، و البيان _كما ســبق _ جزء من المبيَّن، وحفظ المبيَّن يستلزم حفظ البيان.

فهذه الآيات و أمثالها تدل على أن الذكر الوارد في **قوله تعـــالى: "إنـــا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون"** [٤] لا ينحصر مدلوله في القرآن وحده بل يشمل القرآن والسنة النبوية التي تبين القرآن.

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: (الذكر اسم واقع على كل ما أنـــزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم من قرآن أو سنة يبين بها القرآن، فإن الله تعالى **يقول : "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم"** فصح أنه عليه الســـلام مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحـــج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، لكن ببيان النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون

---

١) سورة القيامة، الآيات:١٧_١٩.
٢) راجع تفسير ابن كثير ٦/٣٠٩.
٣) سورة النحل، الآية:٤٤.
٤) سورة الحجر، الآية:٩.

سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، فإذن لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها)[1].

---

1) الإحكام في أصول الأحكام ١/١٢١.

الفصل الخامس:شبهة عدم اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة والنهي عن كتابتها.

قالوا: صنيع الرسول صلى الله عليه وسلم تجاه سنته يدل على إهمالها والإغفال عنها ويدل على عدم حجيتها، حيث اعتنى صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن الكريم فعندما كان ينزل عليه الوحي كان يدعو من يكتب، سواء كان ذلك في السفر أم في الحضر، بينما كان الأمر في السنة على عكس ذلك، لم يعتن صلى الله عليه وسلم بكتابتها، بل منع من كتابتها، وأمر بمحو ما كتب منها.

وجرى على هذا المنوال من جاء بعده صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين، فأحرق أبو بكر رضي الله عنه مروياته من السنة، وعدل عمر رضي الله عنه عن جمع السنة وكتابتها بعد أن عزم عليه، **وقال علي رضي الله عنه:** (أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم)، **وقال أبو هريرة رضي الله عنه:** (نحن لا نَكتب ولا نُكتِب)، وأتى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت، **وقال أبو بردة:** (كتبت عن أبي_ أبي موسى الأشعري_ رضي الله عنهما كتبا كثيرة فمحاها)، **وقال:** (أتريدون أن تجعلوها مصاحف)، ودعا عبيدة السلماني رحمه الله تعالى بكتبه عند موته فمحاها **وقال:** (أخشى لأن يليها أحد بعدي، فيضعوها في غير مواضعها)، **وقال الضحاك رحمه الله تعالى:** (لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف)[1].

---

[1] راجع هذه الآثار ونحوها في جامع بيان العلم وفضله ١/٧٨_٨٣، وتقييد العلم للخطيب البغدادي ص:٣٦ـــــ٥٦.

فهذه الآثار عن السلف وصنيعهم يدل على عدم عنايتهم بالسنة وعدم اعتبارهم بها لعدم حاجة الشريعة إليها، إذ لو كانت السنة مصدرا من مصادر التشريع كالقرآن الكريم لما وقفوا هذا الموقف تجاه السنة.

الجواب عن هذه الشبهة:

دعواهم بأن صنيع الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم تجاه سنته يدل على إهمالها والإغفال عنها وعدم حجيتها دعوى كاذبة باطلة مبنية على الجهل أو العناد والجحود، إذ الدارس للسنة النبوية والناظر فيها بعين العدل والإنصاف بعيدا عن التعصب والحقد يتبين له مدى اعتناء النبي صلى الله عليه وسلم بسنته وحثه على ضبطها وحفظها، وترغيبه في تعلمها وتعليمها، **فقال صلى الله عليه وسلم:"نضر الله امرءا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها"**[1] **وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا ليبلغ الشاهد الغائب فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض"**[2] **وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرم الله عز وجل"** [3] **وقال صلى الله عليه وسلم:" إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"**[4] **وقال صلى الله عليه وسلم:" يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم".**

١) أخرجه الترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ح: ٢٦٥٧ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد، باب قال الله تعالى: "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ح:٧٤٤٧ عن أبي بكرة رضي الله عنه.

٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت ح:١٢٩١ ومسلم في مقدمة صحيحة ح:٤ عن المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه.

فدلالة هذه الآثار _ وغيرها كثير_ على اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم بسنته واعتنائه بها لا ينكرها إلا الحاقد الجاحد أو السفيه الخابط.

وأما النهي عن كتابة السنة كما جاء في حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه مرفوعا "**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**"[1] فلا يدل على إهمالها وعدم الاعتبار بها، ولا يقتضي الإغفال عنها _ كما زعموا_ وإلا لما يبقى لهذه الآثار السابقة أيّ معنى، فالنهي[2] إذن ورد بالتأكيد في أول الإسلام خشية اختلاط القرآن بالسنة، ثم نسخ هذا النهي حين زال هذا الخوف، وورد الإذن بكتابة السنة، وهذا ما قرره جمهور علماء المسلمين[3]، ويؤيد هذا الرأي ورود أحاديث كثيرة أصح من حديث النهي عن الكتابة تدل على إذن النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة وأمره بها، وإقراره لها، منها:

---

١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم ح:٣٠٠٤.

٢) قد ورد النهي عن كتابة السنة مرفوعا من حديث ثلاثة من الصحابة أبو سعيد الخدري وأبو هريرة وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم، ولحديث كل واحد من هؤلاء الثلاثة أكثر من طريق، ولم يثبت أيّ طريق من هذه الطرق على مقاييس المحدثين إلا طريق واحد من حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه، وهو طريق همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه، وهذا الطريق صحيح ثابت أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ح:٧ إلا أن بعض كبار المحدثين تكلموا فيه، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعال:(ومنهم من أعل حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره) فتح الباري ٢٥١/١، راجع لمزيد الاطلاع على هذه الطرق والكلام عليها تقييد العلم للخطيب ص:٣٢ــ٣٥ ، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي ص:٧٦ــ٧٨ ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة لعبد الرحمن المعلمي ص:٣٤ــ٤٣.

٣) راجع المحدث الفاصل للرامهرمزي ص:٧١، تأويل مختلف الحديث ص:٣٦٥، معالم السنن ١٨٤/٤ ، صحة أصول مذهب أهل المدينة لابن تيمية ص:٣٧، فتح الباري ٢٠٨/١ تهذيب السنن لابن القيم ٢٤٥/٥، الباحث الحثيث ص:١٤٨، توضيح الأفكار ٣٥٣/٢.

١-ما رواه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه **قال:** (لما فتحت مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وخطب في الناس، **قال:** فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه، فقال يا رسول الله: اكتبوا لي، **فقال صلى الله عليه وسلم "اكتبوا لأبي شاه"** يعني الخطبة)[١].

٢-وما رواه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه **قال:**(لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب)[٢].

٣-وما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما **قال:** كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش، **وقالوا:** أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأومأ بأصبعه إلى فيه، **وقال "اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق")**[٣].

٤- وما رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما **قال:** (لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، **فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "هلم أكتب لكم كتابا لا تضلون بعده"**، فقال عمر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله)[٤]. فطلب الرسول صلى الله عليه وسلم بكتابة

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ح:٢٤٣٤، ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها ح:١٣٥٥.

٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب كتابة العلم ح:١١٣.

٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب في كتاب العلم ح:٣٦٤٦، والدارمي في مقدمة سننه ح:٥٠١، والحاكم في المستدرك ١/١٠٥_١٠٦ وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب كتابة العلم ح:١١٤، ومسلم في صحيحه كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه ح:١٦٣٧.

الكتاب في مرض موته يعتبر دليلا قويا على إذن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة السنة.

٥-وما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما **قال:** (بينما نحن حول رسول الله صلى الله عليه وسلم نكتب، إذ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي المدينتين تفتح أولا، قسطنطينية أو رومية، **فقال النبي صلى الله عليه "وسلم: بل مدينة هرقل تفتح أولا")** [١].

٦-وما رواه البخاري عن أبي سفيان بن حرب رضي الله تعالى عنه في قصة اجتماعه بهرقل في ركب من قريش والحوار الذي جرى بينهما وفيه: ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقل فقرأه [٢].

٧-وما رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الصدقات والديات والسنن والفرائض [٣].

---

١) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٥٨٥/٤ ح:١٥٩ والدارمي في مقدمة سننه ح:٥٠٣ وسنده قوي، راجع تعليق حسين الداراني على سنن الدارمي ٤٣٠/١.

٢) صحيح البخاري كتاب بدء الوحي باب ٦ ح:٧.

٣) أخرجه النسائي في سننه كتاب العقول، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له ح:٤٨٥٣، وابن حبان في صحيحه كما في موارد الظمآن ح:٧٩٣، والحاكم في مستدركه ٣٩٥/١_٣٩٧ والبيهقي في سننه ص:٨_٢٨ وأبو داود في المراسيل ح:٢٥٧، وابن الجارود في المنتقى ح:٧٨٤، وعبد الرزاق في مصنفه ح:٦٧٩٤، واختلف في وصله وإرساله، وصحته وضعفه، والراجح والله أعلم عند أهل العلم قبول هذا الحديث وثبوته، قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: هذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول تلخيص الحبير ٣٦/٤، وقال الحاكم: إسناده صحيح وهو من قواعد الإسلام، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: لم يقبلوه حتى ثبت عندهم إنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب الراية٣٤١/٢_٣٤٢.

فهذه الأحاديث الصحيحة الثابتة تدل على أن نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة السنة كان في أول الأمر ثم نسخ ذلك بالإذن، ولذا أجمعت الأمة على كتابة السنة مع نهاية القرن الأول الهجري حيث دونت السنة بشكل رسمي في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه.

ويمكن أن يحمل هذا النهي على وجوه أخرى وهي:

أ- إن النهي كان خشية أن تلتبس السنة على البعض بالقرآن الكريم، ولا سيما أن القوم كانوا أميين.

ب- إن النهي كان خشية أن تكون السنة شاغلة لهم عن القرآن الكريم.

ج-إن النهي كان في حق من كان قد وثق بحفظه، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه، وخيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع وتلقى.

د- إن النهي كان خشية أن يتكل المسلمون على الكتابة ويتركوا الحفظ.

ه- إن النهي حكم عام، والإذن بالكتابة لمن كان قارئا كاتبا متقنا لا يخطئ، ولا يخشى عليه الغلط.

و- إن النهي كان عن كتابة السنة مع القرآن في ورقة واحدة، والإذن لكتابتها في ورقة منفصلة حتى لا تختلط مع القرآن الكريم.

وهذه الوجوه مع إمكان ورودها مرجوحة، والراجح ـ والله أعلم ـ الوجه الأول وهو أن يكون النهي منسوخا بالإذن، ويؤيد رجحانه كون أحاديث الإذن متأخرة التاريخ.

وأما آثار الصحابة التي تشبثوا بها لتقوية شبهتهم فلا متمسك لهم فيها إطلاقا لوجوه تالية:

١-ضعف بعض هـذه الآثـار ونكارتهـا وانقطـاع أسـانيدها وسـقوط اعتبارها [١].

٢-تقييد بعض الصحابة للسنن في أول الأمر ثم إضاعتهم إياها، وكذا هـمُّ عمر رضي الله تعالى عنه بجمع السنة ثم عدوله عن هذا الـرأي لهـو أكبر دليل على اعتنائهم بالسنة وإقرارهم لجواز كتابتها، إذ لولا ذلك لما انشغلوا به ولما أقدموا عليه، فإضاعة المكتوب، والعـدول عـن رأي الجمع عقب ذلك لم يكن من أجل إهمالهم للسنة وإغفالهم عنها، بل لئلا يضاهي بكتاب الله تعالى غيره، أو لئلا يشتغل عن القرآن بسـواه، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، أو لئلا تصير الأحاديث إلى غيـر أهلهـا، فـلا يعرفون أحكامها، ويحملون جميع ما فيها على ظاهره،**يقول أبو قلابـة رحمه الله تعالى** في وصيته(ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيـا، وإلا فأحرقوها) [٢].

٣- ورود آثار أخرى أصح منها تدل على إقرار هؤلاء الصحابة رضـي الله تعالى عنهم لكتابة السنة واعتنائهم بها منها:

أ- عن أنس رضي الله تعالى عنه أن أبا بكر رضي الله تعالى عنـه كتب له لما وجهه إلى البحرين كتابا فيه فرائض الصـدقة التـي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين [٣].

ب- عن أبي جحفة **قال:** (قلت لعلي رضي الله تعالى عنهما: عنـدكم شيء من الوحي غير القرآن؟ **قال:** لا، والذي فلق الحبـة وبـرأ النسمة إلا فهما يعطيه الله تعالى رجلا في القرآن، وما فـي هـذه

---

١) راجع تذكرة الحفاظ١/٥، دراسات في الحديث النبوي١/٩٣.

٢) تقييد العلم ص:٦٢.

٣) صحيح البخاري ح:١٤٥٤.

الصحيفة، قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال:العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر)[١].

ج-عن أبي عثمان رحمه الله تعالى قال: (كتب إلينا عمر رضي الله تعالى عنه ونحن بأذربيجان يا عتبة بن فرقد! إنه ليس من كدك ولا من كدّ أبيك ولا من كدّ أمك، فأشبع المسلمين في رحالهم مما تشبع منه في رحلك، وإياكم والتنعم، وزيّ أهل الشرك، ولبوس الحرير، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير)[٢].

وكذا جمع عمر رضي الله تعالى عنه أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الخاصة بالصدقات في رسالة واحدة، وقد قرأ نافع هذه الرسالة على عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما عدة مرات [٣].

د- عن بشير بن نهيك رحمه الله تعالى قال: (كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، فلما أردت أن أفارقه، أتيته بكتابه فقرأته عليه وقلت له: هذا سمعته منك، قال نعم)[٤].

ه- عن الزهري رحمه الله تعالى يقول: (لولا أن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كتب الفرائض لرأيت أنها ستذهب من الناس)[٥].

و-وعن كثير بن أفلح رحمه الله تعالى قال: (كنا نكتب عند زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه)[٦].

---

١) صحيح البخاري ح:٦٩١٥.

٢) صحيح مسلم ح: ٢٠٦٩.

٣) التاريخ الكبير ٢١٨/١.

٤) مقدمة سنن الدارمي ٤٣٥/١.

٥) سير أعلام النبلاء٣١٢/٢.

٦) تقييد العلم ص:١٠٢.

هذه جملة من الآثار ــ وغيرها كثير [1] ــ تثبت إقرار السلف من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم لكتابة السنة بحيث لا يدع مجالا لطالب الحق أن ينكرها أو يتشكك فيها.

٤) راجع للإطلاع عليه تقييد العلم للخطيب البغدادي ص:٨٧ــ١١٣، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١/٦٣_٧٧، مقدمة سنن الدارمي١/٤٢٨_٤٤٣.

الفصل السادس: شبهة عرض السنة على العقل الصريح.

قالوا: الإسلام دين الفطرة، والفطرة أبسط ما يدركه العقل، فيجب أن تكون أمور الدين كلها مما يدركه العقل البشري، ويكون العقل البشري هو المحك والمعيار يعرض عليه كل حكم ثابت، فما وافقه قُبل، وما لم يوافقه رُدّ، فالسنة كذلك تعرض على العقل، ويكون هو الحَكَم والمقياس في ثبوتها وعدمه، فما عرفه العقل ووافقه كان مقبولا حجة، وما أنكره وخالفه كان مردودا مرفوضا، والسنة النبوية نفسها وضعت هذا المقياس وأرشدت المسلمين إلى هذا المعيار فقال عليه الصلاة والسلام: "**إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه، قلته أو لم أقله فصدقوا به، وأني أقول ما يعرف ولا ينكر، وإذا حدثتم عني بحديث تنكرون ولا تعرفونه فكذبوا به فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف**".

الجواب عن هذه الشبهة:

لاشك أن الإسلام دين الفطرة، والفطرة حتما توافق العقل البشري، لأنهما يدوران في حلقة واحدة، غير أن الإدراك أمر يعلو على الموافقة، فموافقة الشيء للشيء تعني ملائمته له، ولا يستلزم ذلك إدراك أحدهما للآخر، فمثلا مراحل خلق الإنسان وتكوينه من النطفة إلى العلقة إلى المضغة إلى تكون الجنين إلى الولادة فما بعدها من الصبا والفتوة والشباب والكهولة والشيخوخة كلها أمور فطرية توافق العقل البشري، لكن لا يستلزم منه أن يكون العقل يدرك هذه المراحل كلها، إذا الإدراك معرفة كنه الشيء، وعقل البشر مهما رجح ورقى قاصر عن معرفة كنه كثير من مراحل الخلق والتكوين، ولو أدركه بعض العقول فلا يدركه البعض الآخر.

وكذا أمور الدين فإنها كلها توافق الفطرة البشرية والعقول السليمة، لكن لا يشترط أن تكون العقول تدرك جميعها وتعرف كنهها فقد تدرك بعض هذه

الأمور ولا تدرك الأخرى، وقد تدركه عقول فئة من البشر كالأنبياء والعلماء والألباء، ولا تدركه عقول الآخرين.

فالعقل البشري لم يكن يوما ما هو المحك والمعيار في أمور الدين الذي مصدره الوحي لأمرين:

١-إن العقل البشري مهما ارتقى وقوي قاصر عن إدراك حقيقة أمور الدين كلها وأحكامه وشرائعه.

٢-إن العقول البشرية متفاوتة، منها عقول راجحة لبيبة، ومنها عقول قاصرة ضعيفة، ومنها عقول متوسطة، فأيّ عقل يكون هو المحك والمعيار في أمور الدين وأحكامه.

فعرض أمور الدين _ لاسيما السنة النبوية _ على العقل أمر غير واقعي أصلا، إنما نادى بهذه النعرة بعض المغرضين من أعداء السنة والدين، وقصدوا بذلك عرض السنة على الهوى، فإن وافقت هواهم قُبل وإلا رُدّ، لكنهم أرادوا _ زعما منهم _ تجميل الخداع وتلبيس المكر، فعبروا عن الهوى بالعقل لجذب ضعاف العقول وتخليط الأمور عليهم، واتخذوا ذلك ذريعة لردّ كثير من السنن الصحيحة الثابتة بدعوى أنها تخالف العقل مثل: حديث "**من تصبح بسبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر**"(١) وحديث "**طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات، أولاهن بالتراب**"(٢).

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأطعمة، باب العجوة ح:٥٤٤٥ ومسلم في صحيحه كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة ح:٢٠٤٧ عن سعد بن وقاص رضي الله تعالى عنه .

٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ح:١٧٢ ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب ح:٢٧٩ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وحديث "**سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة**"[1] وحديث "**لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر**"[2] وحديث "**تحاجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: فمالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم وغرتهم، قال الله للجنة: إنما أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحد منكما ملؤها**"[3] وأشباه ذلك من الأحاديث الصحيحة الأخرى التي طعنوا في معانيها وردّوها.

وليت شعري كيف ساغ لهم الطعن في هذه الأحاديث الصحيحة بحجة أنها تخالف عقولهم السطحية القاصرة رغم إيمان البعض منهم بأركان الدين من الصلاة ومواقيتها وركعاتها وهيئاتها، والزكاة ومقاديرها، والصوم وميقاته وأيامه ونحو ذلك من العبادات والمغيبات وأمور الآخرة التي لا تدركها العقول البشرية إلا فتيلا، ورغم اعتقاد البعض الآخر منهم من المستشرقين ببعض المعتقدات الدينية المزعومة الباطلة التي لا يقرها العقل البشري إطلاقا بل يرفضها كل الرفض، فتشبثهم بهذه الشبهة للنيل من السنة والدين يشبه المتحصن ببيت العنكبوت.

وقد أجاد الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى الردّ على هؤلاء وأمثالهم **فقال**: (حكاية عرض الحديث على العقل حكاية قديمة نادى بها بعض

---

١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجنة، باب ما في الدنيا من أنهار الجنة ح:٢٨٣٩ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته ح:٣٣٣٠ ومسلم في صحيحه كتاب الرضاع، باب لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر ح:١٤٧٠ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير، باب"وتقول هل من مزيد" ح:٤٨٥٠ ومسلم في صحيحه كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ح:٢٨٤٦ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

المعتزلة وطبقها فعلا، فرفض كل حديث لا يرتضيه عقله، ونادى بها المستشرقون حديثا، وتابعهم فيها جماعة من أذيالهم من المسلمين الذين تتلمذوا على أيديهم، وضربوا لذلك أمثلة من الأحاديث الصحيحة، وهي في رأيهم غير مقبولة للعقل.

وهذه الدعوة تبدو مقبولة لدى كثير من المثقفين، لكنها _عند التدقيق_ لا تنتج شيئا في علوم الشريعة، بل لا تنتج إلا الفوضى في قبول الأحاديث ورفضها. إذ ما هو العقل الصريح الذي يريده هؤلاء؟ وما حدوده؟ وما مدى الاتفاق عليه؟ لئن كانوا يريدون من العقل الصريح ما يقبله العقل من بديهيات الأمور، فهنا أمر واقع في تاريخ السنة، فقد وضع أئمة النقد من علماء الحديث علامات لمعرفة الحديث الموضوع، منها: أن يكون متنه مخالفا لبداهة العقول، وللمقطوع به من الدين أو التاريخ أو الطب أو غير ذلك، وعلى هذا نفوا آلافا من الأحاديث وحكموا عليها بالوضع.

ولئن كانوا يريدون غير هذا مما يستغربه العقل، فإن استغراب العقل أمر نسبي يتبع الثقافة والبيئة وغير ذلك مما لا يضبطه ضابط ولا يحدده مقياس، وكثير ما يكون الشيء مستغربا عند إنسان، طبيعيا عند إنسان آخر، ولا يزال الذين سمعوا بالسيارة في بلادنا، واستغربوها قبل أن يروها لأنها تسير من غير خيول يقودها في حين كانت عند الغربيين أمرا مألوفا عاديا.

ومن المقرر في الإسلام أنه ليس فيه ما يرفضه العقل ويحكم باستحالته، ولكن فيه كما في كل دين سماوي أمور قد يستغربها العقل، ولا يستطيع أن يتصورها... والذين ينادون بتحكيم العقل في صحة الحديث أو كذبه لا نراهم يفرقون بين المستحيل وبين المستغرب، فيبادرون إلى تكذيب كل ما يبدو غريبا

في عقولهم، وهذا تهور طائش ناتج من اغترارهم بعقولهم من جهة ومن اغترارهم بسلطان العقل من جهة أخرى)[1].

وأما الحديث الذي تمسكوا به في هذا الباب وهو **قوله عليه الصلاة والسلام:"إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه، قلته أو لم أقله، فصدقوا به، وإني أقول ما يعرف ولا ينكر، وإذا حدثتم عني بحديث تنكرون ولا تعرفونه، فكذبوا به، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف"**[2].فهو حديث شديد الضعف، منكر جدا، استنكره العقيلي **وقال**:(ليس له إسناد يصح)[3] ونقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه **قال**: (هذا حديث منكر، الثقات لا يعرفونه)[4] **وقال ابن خزيمة**: (في صحة هذا الحديث مقال، ما رأيت أحدا من علماء الحديث يثبت هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه)[5] وذكره ابن الجوزي في الموضوعات[6] **وقال الشوكاني**: (هذا الحديث بشواهده لم تسكن إليه نفسي، وإني أظن أن ابن الجوزي قد وفق للصواب بذكره في موضوعاته)[7] **وقال السخاوي**: (سئل شيخنا _ يعني الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى _ عن هذا الحديث **فقال**: إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال)[8].

---

١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص :٣٣ – ٣٦ بتصرف.

٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٥/٣٧١ – ٣٧٢، ح: ٤٤٧٤ و ٤٤٧٥ والعقيلي في الضعفاء ١/٤٣، ح:١٤ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

٣) الضعفاء ١/٤٣.

٤) العلل ٢/٣١٠.

٥) مفتاح الجنة:٢٤.

٦) الموضوعات ١/٢٥٧.

٧) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص:٣٠٢.

٨) المقاصد الحسنة ص:٥٨.

وعلى تقدير ثبوته فليس في الحديث مستدل لمن يحكّم العقل في ثبوت صدق السنة وعدمه، بل غاية ما فيه إثبات ملائمة السنة لبداهة العقل ولأمر معروف حسا أو تجربة أو نقلا متواترا، ونفى ما يخالف ذلك.

وفي الجملة شبهة عرض السنة على العقل شبهة في غاية الوهاء، وتدل على سخافة عقل المتمسك بها، لأن الله تعالى جعل للعقول في إدراكها حدا تقف عنده ولا تتعدّاه، ولم يجعل لها سبيلا إلى إدراك كل معلوم، وهو أمر لا ينكره إلا من في عقله نقص أو خبط، وصدق ابن القيم رحمه الله تعالى حيث قال: (معارضة أمر الرسل أو خبرهم بالمعقولات إنما هي طريقة الكفار [١]).

٨) مختصر الصواعق المرسلة١/١٢١.

الباب الثاني: في الشبهات الخاصة.

وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: شبهة الطعن في عدالة الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

قالوا: أوجب المحدثون البحث عن رواة الحديث لكنهم وقفوا دون عتبة الصحابة فلم يتجاوزوها، إذ اعتبروهم جميعا عدولا، لا يجوز عليهم نقد، ولا يتجه إليهم قدح، وقالوا: إن بساطهم قد طوي، ومن العجيب أن المحدثين يقفون هذا الموقف تجاه الصحابة في حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقد بعضهم بعضا، وكفر بعضهم بعضا، وتقاذفوا التهم الخطيرة.

وأضافوا قائلين: إن القول بعدالة الصحابة هو قول الجمهور، وليس بقول المحققين، فالمحققون _ على حد زعمهم _ يجوزون على الصحابة ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان، والنقد والجرح، فالمحققون يسوّون بين الصحابة وبين غيرهم، لأنهم بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم مما يرجع إلى الطبيعة البشرية، فلذا كان فيهم منافقون وكاذبون ومرتدون **قال تعالى:" وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم"** (١).

وقال تعالى:"وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما" (٢)**وقال صلى الله عليه وسلم:"ليردن عليّ الحوض رجال ممن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ اختلجوا دوني، فلأقولن: أي رب أصيحابي، أصيحابي، فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك".**

الجواب عن هذه الشبهة:

لاشك أن القول بعدالة الصحابة كلهم كبيرهم وصغيرهم، قبل زمن الفتن وبعده، هو قول سلف الأمة من أئمة الدين المحدثين والفقهاء والأصوليين.

---

١) سورة التوبة، الآية:١٠١.

٢) سورة الجمعة، الآية:١١.

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: (للصحابة بأسرهم خصّيصة، وهي أن لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة) [1].

وقال النووي رحمه الله تعالى: (الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به)[2].

ومعنى عدالتهم إتصافهم بقوة الإيمان، والتزامهم للتقوى والمروءة وسمو الأخلاق، والترفع عن سفاسف الأمور، واستقامتهم على الدين، وامتثاليهم للأوامر واجتنابهم عن النواهي، وتجنبهم عن تعمد الكذب في الرواية، وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم.

قال السخاوي رحمه لله تعالى: (قال ابن الأنباري رحمه الله تعالى: ليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك) [3].

---

١) علوم الحديث ص:٢٩٤.

٢) تقريب النووي ص:٦٧٤.

٣) فتح المغيث ٣/١١٥.

وقد خالف السلف في ذلك المغرضون من المعتزلة والشيعة والخوارج والمنتحلين لآراء المستشرقين الذين حاولوا التشكيك في السنة وردّها بهدم الأساس الذي ينبني عليه صرح السنة الشامخ والطعن في الرعيل الأول من حملة السنة المطهرة.

فهل يا تُرى مَن المحققون؟ هل المحققون أولئك الأئمة الكبار، أساطين السنة وجبال العلم، أم هؤلاء المغرضون الذين بنوا آراءهم على دراسات الأعداء ونقول السفهاء.

هذا وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على عدالة الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

قال الله تعالى:"والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا" (١) وقال الله تعالى:"لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة" (٢) وقال الله تعالى:"لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى" (٣) وقال الله تعالى:"لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم" (٤) وقال الله تعالى:"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا" (٥).

---

١) سورة التوبة، الآية:١٠٠.

٢) سورة الفتح، الآية:١٨.

٣) سورة الحديد، الآية:١٠.

٤) سورة التوبة، الآية:١١٧.

٥) سورة الأحزاب الآية: ٢٣.

فهذه الآيات تزكي الصحابة وتشيد بفضلهم وتشهد بمكانتهم ومغفرة الله تعالى لهم، وأي شيء أكبر شهادة من الله الذي يعلم السر وأخفى، وكفى بالله شهيدا.

وكذلك جاءت السنة تنوه بعدالتهم وتشهد بفضلهم.

قال صلى الله عليه وسلم:"لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفة" (١) **وقال صلى الله عليه وسلم:"أصحابي أمنة أمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون"** (٢) **وقال صلى الله عليه وسلم"خير الناس قرني ثم الذين يلونهم؛ ثم الذين يلونهم"** (٣).

فنقد هؤلاء المحققين المغرضين السطحيين لرأي سلف الأمة في تعديل الصحابة نقد للآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

قال الشيخ محمد الزرقاني رحمه الله تعالى بعد أن سرد جملة من هذه الآيات والأحاديث(أنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلا ولا شبهة دليل، والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب يحيل على الله في حكمته ورحمته أن يختار لحمل شريعته الختامية أمة مغموزة أو طائفة ملموزة، تعالى

---

١) أخرجه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم:"لو كنت متخذا خليلاً" ح:٣٦٧٣ ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة ح:٢٥٤١ عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه.

٢) أخرجه مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي صلى الله عليه وسلم أمان لأصحابه ح:٢٥٣١عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه.

٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ح:٣٦٥١ ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ح:٢٥٣٣ عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه.

الله عن ذلك علوا كبيرا، ومن هنا كان توثيق هـذه الطبقـة الكريمـة طبقـة الصحابة دفاعا عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام) [1].

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في باب ما جاء فـي تعـديل الله ورسوله للصحابة بعد أن أورد الآيات في هذا الشأن ثم الأحاديث:(الأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهـم ... ثـم قال: لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأمـوال وقتـل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين وقوة الإيمـان واليقـين، القطـع علـى عدالتهم، والاعتقاد لنـزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقولـه مـن الفقهاء) [2].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه :(إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد صلى الله عليه وسـلم فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهـم وزراء نبيـه يقـاتلون عـن دينه) [3].

وقال إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى:(لعل السبب في قبـولهم من غير بحث عن أحوالهم، والسبب الذي أتاح الله الإجماع لأجله أن الصحابة

---

١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٣٣٦/١_٣٣٧.

٢) الكفاية في علم الرواية ص:٤٨_٤٩.

٣) أخرجه احمد في مسنده ٣٧٩/١ وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله موثقون، مجمع الزوائـد ١٧٨/١ وقال أحمد شاكر: إسناد صحيح، تحقيق المسند ٢١١/٥ .

هم نقلة الشريعة، ولو ثبت توَقّفٌ في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، ولما استرسلت على سائر الأعصار)[١].

وقد وضح هذا المعنى ابن حبان رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه '*المجروحين من المحدثين*' بعد أن ذكر نماذج لحفظ السلف للسنة، وذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال:** (فإن قال قائل: فكيف جرحت من بعد الصحابة وأبيت ذلك في الصحابة، والسهو والخطأ موجودان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين.

يقال له: إن الله تبارك وتعالى نزه أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدى بهم، وقد قال تبارك وتعالى:**"إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين ءامنوا والله ولي المؤمنين"**[٢]ثم قال:**"يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه"**[٣]فمن أخبر الله عز وجل أنه لا يخزيه في القيامة، وقد شهد له باتباعه ملة إبراهيم حنيفا لا يجوز أن يجرح بالكذب، لأنه يستحيل أن يقول الله تبارك وتعالى**"يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه"** ثم يقول النبي صلى الله عليه وسلم :**"من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"**[٤] فيطلق النبي صلى الله عليه وسلم إيجاب النار لمن أخبر الله عز وجل أنه لا يخزيه في القيامة، بل الخطاب في الخبر وقع على مَن بعد الصحابة، وأما من شهد التنزيل وصحب الرسول صلى الله عليه وسلم فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الإيمان، والتنقص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرنا

---

١) البرهان في أصول الفقه ٢٤٢/١.

٢) سورة آل عمران، الآية:٦٨.

٣) سورة التحريم، الآية:٨.

٤) صحيح البخاري ح:١١٠ وصحيح مسلم ح:٣ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم مَن **"وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى"** [1].

وأما زعمهم بأن الاعتقاد بعدالة الصحابة يصطدم بوجود المنافقين والكاذبين فهو زعم باطل يخالف الواقع، لأن القرآن الكريم بين لنا صفات المنافقين ومعتقداتهم، ووضحت حركاتهم وسكناتهم، وتراجم هؤلاء الصحابة العدول الأبرار _ لاسيما رواة السنة منهم _ مدونة في كتب التراجم بالتفصيل، فمن شاء فليرجع إليها، ثم ليقارن بين هذه الصفات_ صفات المنافقين _ وبين تراجم هؤلاء الأبرار، فإنه يرجع خاسرا ويعود كئيبا لما يتبين له من خلال تراجمهم عدالة حالهم وعظم شأنهم وجلالة قدرهم.

وأما الآية الكريمة**"وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما"** [2] فلا حجة فيها لمن تسول له نفسه النيل من الصحابة رضي الله تعالى عنهم والطعن فيهم، لأن قصة انفضاضهم إلى العير كان في أول الهجرة بدليل أن الذي قدم بالعير من الشام دحية بن خليفة الكلبي رضي الله تعالى عنه قبل أن يسلم [3] وكان إسلامه كما **قال ابن سعد رحمه الله تعالى:** (قبل بدر ولم يشهده)ا[4] ، ويستأنس لتقدم القصة وكونها في أول الهجرة، بما أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق أبي معاذ بكير بن معروف أنه سمع مقاتل بن حيان **يقول:** (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الجمعة قبل الخطبة مثل العيدين حتى إذا كان يومٌ والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال : إن دحية بن خليفة قد قدم بتجارة فانفضوا ولم

---

١) المجروحين ١/٣٥_٣٦.

٢) سورة الجمعة، الآية:١١.

٣) راجع فتح الباري ٢/٤٢٣، تفسير ابن كثير ٦/١٨٥.

٤) طبقات ابن سعد ٤/٢٤٩.

يبق معه إلا نفر يسير)[1] فلما كانت القصة في أول الهجرة، وكان الإسلام حديثا بالمدينة، وجلّ أهلها كانوا قريبي عهد بالدين، ولم يثبت تقدم نهي لهم عن مثل ذلك، فيعذرون على مثل هذا الصنيع ولا يقدحون لما تحقق لهم بعد النبي وبعد تراخي الزمن من الثبات على الدين، والصمود على الطاعات، والانشغال بالعبادات، ووصف الله تعالى لهم **"رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله"**[2] وإعلان الرضا عنهم في العديد من الآيات.

قال العلامة الألوسي رحمه الله تعالى:(الطعن في الصحابة بهذه القصة التي كانت من بعضهم في أوائل أمرهم، وقد أعقبها منهم عبادات لا تحصى سفه ظاهر وجهل وافر)[3].

وأما **قول الرسول صلى الله عليه وسلم:"ليردن عليّ الحوض رجال ممن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ اختلجوا دوني، فلأقولن: أي رب أصيحابي، أصيحابي، فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك"**[4].فهو محمول على من ارتد منهم، وعددهم قليل معروف في كتب السير والتراجم، وقد جاء التصريح بأن المقصود بهم المرتدون في رواية أخرى صحيحة ولفظها:**"يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى"**[5].

---

١) المراسيل ص:٥٠.

٢) سورة النور، الآية:٣٧.

٣) روح المعاني ٢٨/١٠٧.

٤) صحيح البخاري ح:٦٥٨٢ وصحيح مسلم ح:٢٣٠٤ عن أنس رضي الله تعالى عنه.

٥) صحيح البخاري ح:٦٥٨٥ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

قال الحافظ ابن حجر نقلا عن الخطابي رحمهما الله تعالى: (قوله صلى الله عليه وسلم "**أصيحابي**" فيه إشارة إلى قلة عدد من وقع لهم ذلك، وإنما وقع لبعض جفاة العرب، ولم يقع من أحد من الصحابة المشهورين)[1].

وأما دعواهم بأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كفر بعضهم بعضا، أو كان يكذب بعضهم بعضا فهي دعوى باطلة لا يسندها نقل ولا يقرها عقل،وقد **قال الله تعالى: "محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم"**[2] فكيف يتفق التراحم فيما بينهم مع تكفير بعضهم بعضا _ وحاشاهم _ ولذا لم يرد أثر واحد صحيح يثبت فيه تكفير الصحابة بعضهم بعضا، كما لم يرد ما يصح ويثبت في تكذيب بعضهم بعضا، وأما ما ورد من بعض الآثار المشتملة على كلمة الكذب فالمقصود منها الخطأ وعدم الإصابة[3].

وأما الكذب في المعنى الشرعي والعرفي وهو الإخبار بخلاف الواقع فلم يثبت بذلك أيّ أثر، بل ثبت ما يرد ذلك ويشهد لخلافه، **قال البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه**:(ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب)[4] **وقال أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه**(والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضا)[5] **وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها**:(ما كان خلق أبغض إلى

---

١) فتح الباري ٢٨٦/٨.

٢) سورة الفتح، الآية:٢٩.

٣) سيأتي تحقيق ذلك وبيانه في الشبهة القادمة.

٤) مستدرك الحاكم ١٢٧/١.

٥) الكفاية في علم الرواية ص:٣٨٦.

رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب)[1] **وقال الأعمش رحمه الله تعالى**:(لقد أدركت قوما لو لم يتركوا الكذب إلا حياءا لتركوه)[2].

فكان الكذب العرفي بعيدا عن حياتهم كل البعد بل كان الأشراف منهم متنزهين عنه حتى في العهد الجاهلي، **يقول أبو سفيان بن حرب رضي الله تعالى عنه** في قصة حواره مع هرقل صاحب الروم:(فوالله لولا الحياء من أن يأثروا عليّ كذبا لكذبت عنه)[3].

ففي الجملة كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسرهم خير القرون وأفضل العدول انتخبهم الله تعالى من بين خليقته ليحملوا الأمانة ويبلغوا الرسالة، فالتصدي لعرضهم والتنقص من شأنهم ضرب من الإلحاد ومظنة الارتداد، **قال أبو زرعه رحمه الله تعالى**:(إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا القرآن والسنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة)[4].

---

١) سنن الترمذي٤/٣٤٨.

٢) الصمت لابن أبي الدنيا ص:٢٦٣.

٣) صحيح البخاري ح:٧.

٤) الكفاية ص:٤٩.

الفصل الثاني:شبهة الطعن في راوية الإسلام أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

قالوا: أبو هريرة _ رضي الله تعالى عنه_ كان يكذب ويضع الأحاديث فلذا كذبه العديد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأنكروا عليه الروايات، منهم سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه حيث **قال** لأبي هريرة _ رضي الله تعالى عنه _ (لتتركن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لألحقنك بأرض دوس)، **وقال:**(أكذب المحدثين أبو هريرة)، ومنهم سيدنا علي رضي الله تعالى عنه حين **قال:** (أكذب الأحياء على رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة)، ومنهم سيدنا الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنه فإنه **قال** لابنه عروة: (ادنني من هذا اليماني فإنه يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) فأدنيته منه، فجعل أبو هريرة يحدث، وجعل الزبير **يقول:** صدق كذب، صدق كذب، ولأجل وضعه واختلاقه استطاع أن يروى الأحاديث الكثيرة مع قصر زمن صحبته للرسول صلى الله عليه وسلم.

وأنه _ رضي الله تعالى عنه _ كان يتلقى الأخبار الملفقة المكذوبة من كعب الأحبار المنافق _ على حد زعمهم _ الذي أراد أن يبث الأخبار اليهودية المنحرفة فلم يجد سبيلا إلا أن يلقن أبا هريرة _ رضي الله تعالى عنه_ كل ما يريد أن يبثه في الدين الإسلامي.

وأنه _ رضي الله تعالى عنه _ كان يدلس فيروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، فروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه **قال: "من أصبح جنبا فلا صوم له"** فلما روجع **قال:** (حدثني الفضل بن عباس رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، ومن أجل تدليسه كانوا يحتاطون في الرواية عنه، وقبول أحاديثه، **فقال يزيد بن هارون:**(سمعت شعبه يقول: أبو هريرة كان يدلس).

وأنه _ رضي الله تعالى عنه _ كان ينافق في تعامله مع الصحابة وقت الفتنة ويصانع الفئتين فيداري عليا رضي الله تعالى عنه ليأمن على نفسه من جماهير الأمة الذين كانوا معه، ويداري معاوية رضي الله تعالى عنه ليكون له نصيب من خيرات الشام وألوان الطعام، وإذا قامت الحرب حايد الطرفين ولاذ بالجبل، فنقل الثعالبي أن أبا هريرة_ رضي الله تعالى عنه _ كان يعجبه المضيرة جدا فيأكل مع معاوية المضيرة، فإذا حضرت الصلاة صلى خلف علي، فإذا قيل له في ذلك، **قال:** (مضيرة معاوية أدسم ، والصلاة خلف علي أكرم، والملاذ بالجبل أسلم).

وكان_ رضي الله تعالى عنه _ في طبعه بداوة، وفي لسانه بذاءة، فكان يتفوه بالكلام الذي تعرى عن كل مروءة وكرم، واتسم بكل دناءة ولؤم، فلما **قالت** له عائشة رضي الله تعالى عنها: (أكثرت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) **قال:** (أني والله ما كانت تشغلني عنه المكحلة والخضاب، ولكن أرى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثي)، وكان **يقول** في بسرة بنت غزوان رضي الله تعالى عنها بعد الزواج منها: (إني كنت أجيرا لبسرة بطعام بطني، فإذا ركبوا سقت بهم، وإذا نزلوا خدمتهم، والآن تزوجتها فأنا الآن أركب، فإذا نزلت خدمتني).

وكان_ رضي الله تعالى عنه _ كتم قسطا من العلم الذي تلقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه **قال:** (حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم) وبهذا الكتمان استحق الوعيد الذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**"من كتم علما يعلمه جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار".**

هذا غيض من فيض وقليل من كثير من تلك الشبهات التي أثارها أعداء السنة والطاعنون فيها حول راوية الإسلام الصحابي الجليل المظلوم رضي الله

تعالى عنه وأرضاه، فلو استوعبت تلك الشبهات بالتوضيح والرد عليها لكان سفرا ضخما، فاكتفيت بذكر أهمها وأشهرها.

الجواب عن هذه الشبهة:

دعواهم بأن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه كان يكذب ويضع الحديث، ولذا كذبه العديد من الصحابة منهم عمر وعلي والزبير رضي الله تعالى عنهم دعوى سخيفة مردودة على صاحبها لوجوه ثلاثة:

الأول: ثبوت ما يدل على ثقة الصحابة رضي الله تعالى عنهم بأبي هريرة رضي الله تعالى عنه وإجلالهم له، وأنه كان رفيع القدر عال المكانة بينهم.

فقد استعمله سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه على البحرين زمن خلافته (١)، وقبل شهادته في قصة حسان رضي الله تعالى عنه حين مر عمر رضي الله تعالى عنه به وهو ينشد الشعر في المسجد، فلحظ إليه، **فقال:** (كنت أنشد وفيه من هو خير منك)، ثم التفت إلى أبي هريرة **فقال:** (أنشدك الله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) **يقول:** "**أجب عني، اللهم أيده بروح القدس**"، **قال:** (اللهم نعم) (٢).

وأقره على فتواه فيما أخرجه مالك عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه أقبل من البحرين حتى إذا كان بالربذه وجد ركبا من **أهل العراق محرمين**، فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الربذه، فأمرهم بأكله، **قال: (ثم إني شككت فيما أمرتهم به، فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب، فقال عمر: ماذا أمرتهم به؟ فقال: أمرتهم بأكله، فقال عمر: لو أمرتهم بغير ذلك لفعلت بك يتوعده)** (٣).

---

١) طبقات ابن سعد ٤/٣٣٥.

٢) صحيح البخاري ح:٣٢١٢ وصحيح مسلم ح: ٢٤٨٥.

٣) الموطأ ١/٣٥١، ح: ٨٠.

وكان أحد المفتين في المدينة في عصر الخلفاء الراشدين فمن بعدهم، **يقول ابن سعد رحمه الله تعالى:** (كان ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبد الله ورافع بن خديج وسلمة ابن الأكوع وأبو واقد الليثي وعبد الله بن بحينة مع أشباه لهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتون بالمدينة ويحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من لدن توفي عثمان إلى أن توفوا، والذين صارت إليهم الفتوى منهم ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وجابر بن عبد الله_ رضي الله تعالى عنهم _).

ويقول الذهبي رحمه الله تعالى: (كان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة والتواضع)[1].

واستفتى رجل عبد الله بن الزبير في مسألة **فقال** له: (إن هذا الأمر ما لنا فيه قول، فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة، فإني تركتهما عند عائشة، فسلهما، ثم ائتنا فأخبرنا)، فذهب فسألهما، **فقال ابن عباس** لأبي هريرة: (أفته يا أبا هريرة، فقد جاءتك معضلة)[2].

وجاء رجل إلى ابن عباس وسأله **فقال:** (إني جعلت عشرا من الإبل في سبيل الله، فهل علي فيها زكاة؟) **فقال ابن عباس:** (عضلة أو معضلة يا أبا هريرة ليست بأدنى من التي في بيت عائشة، فقل): **فقال أبو هريرة:** (أستعين بالله، لا زكاة عليك)، **فقال ابن عباس:** (أصبت، كل ما لا يحمل على ظهره، ولا ينتفع بضرعه، ولا يصاب من نتاجه فلا زكاة فيه)[3].

وقد تلقى جملة من أكابر الصحابة رضي الله تعالى عنهم الأحاديث عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ونقلوها لغيرهم، منهم زيد بن ثابت وأبو

---

١) تذكرة الحفاظ ٣٣/١.

٢) موطأ مالك ٥٧١/١، ح:٣٩.

٣٧) الأموال لأبي عبيد ص:٤٩٥.

أيوب الأنصاري وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وعائشة وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضي الله تعالى عنهم، ومجموع من روى عن أبي هريرة من الصحابة ثمانية وعشرون نفسا [1].

وقد شهد بصدقه وجلالة قدره الصحابي الجليل أحد العشرة المبشرة بالجنة سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه حين دخل عليه رجل **فقال**: (يا أبا محمد والله ما ندري هذا اليماني أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم أم أنتم، تقوّل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يعني أبا هريرة)، **فقال طلحة**: (والله ما يشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قوما أغنياء لنا بيوت وأهلون، كنا نأتي نبي الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار ثم نرجع، وكان أبو هريرة رضي الله تعالى عنه مسكينا لا مال له ولا أهل ولا ولد، إنما كانت يده مع يد النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يدور معه حيث ما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع، ولم يتهمه أحد منا أنه تقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل) [2].

وقد شهد بصدقه سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أيضا حين **قال** له رجل: (إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، **فقال ابن عمر**: (أعيذك بالله أن تكون في شك مما يجيء به، ولكنه اجترأ وجَبُنّا) [3].

---

١) مستدرك الحاكم ٣/٥١٣.

٢) سنن الترمذي ٥/٦٨٤، ح:٣٨٣٧.

٣) مستدرك الحاكم ٣/٥١٠.

وكان يكثر الترحم عليه **ويقـول**: (كان ممن يحفظ حـديث رسـول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين) [١] **وقال** مخاطبا له: (أنت يا أبا هريـرة كنت ألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديثه) [٢] .

فهذه الآثار تجلّي مكانة أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلو كان ممن يكذب ويضع الحديث _ وحاشاه _ كما اتهمه أعداء السنة السفهاء لبعد أن يتعاملوا معه بهذا السمو والإجلال.

الثاني: وهاء هذه النقول التي تشبثوا بهـا وسـقوطها عـن الاعتبـار والاستناد، فجلّ هذه النقول من وضع أبي جعفر الإسكافي الشيعي [٣]، والنظام المعتزلي [٤]، وبشر المريسي [٥]، وقد أودعت هذه النقـول فـي كتـب الأدب والبلاغة والتاريخ ونحوها التي تجمع النقول والآثار من غير اعتبار لأسانيدها ودرجتها فتحتوي بين طياتها على الغث والسمين، والثابت والمكـذوب مثـل شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، وثمار القلوب في المضـاف والمنسـوب للثعالبي، والمثل السائر لأبي الفتح ضياء الدين ابن الأثير، وحيـاة الحيـوان للدميري ونحوه، ولم يرد في أيّ أثر ثابت أو مصدر موثوق به ما يدل علـى

---

١) سير أعلام النبلاء ٢/٦٠٤.

٢) مسند أحمد ٢/٢.

٣) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله السمرقندي المتكلم توفي سنة أبعين ومـائتين، والفهرسـت لابن النديم ص: ٢١٣.

٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار الضبعي البصري توفي سنة بضع وعشرين مائتين، تاريخ بغداد ٦/٩٧.

٥) هو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم البغدادي، ميزان الاعتدال ١/٣٢٢.

تكذيب عمر أو عثمان أو علي أو أيّ صحابي آخر لأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم، فهذه النقول إما ضعيفة واهية، وإما مكذوبة ملفقه [1].

وأما ما ثبت عن عمر رضي الله تعالى عنه من زجره لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه فهو محمول على الاحتياط والتثبت في الإكثار من الروايات، لأن الإكثار مظنة الغلط أو السهو، ولأنه خشي انشغال الناس بالروايات عن القرآن، ويحتمل أمورا أخرى، **قال ابن كثير رحمه الله تعالى:** (هذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد يضعها الناس على غير مواضعها، وأنهم يتكلون على ما فيها من أحاديث الرخص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ فيحملها الناس أو نحو ذلك)[2].

والراجح_ والله أعلم _ أنه قصد بالزجر حثه على الإقلال من الرواية تثبتا واحتياطا، ولذا أذن له في الرواية عندما تأكد من تثبته وحذره في باب الرواية، فقد روى يحيى بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم **قال:** (بلغ عمر حديثي، فأرسل إليّ **فقال:** كنت معنا يوم كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت فلان؟ **قلت:** نعم، وقد علمت لأي شيء سألتني، **قال:** ولم سألتك؟ **قلت:** إن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** يومئذ: "من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، **قال:** أما لا، فاذهب فحدث)[3].

الثالث: ورود كلمة الكذب في استعمال العرب بمعنى الخطأ أيضا، فالكذب أصلا هو الإخبار بخلاف الواقع، ولكن قد يطلق الكذب ويقصد به الخطأ والغلط من غير تعرض للجرح والإهانة، ومن ذلك **قول عائشة رضي**

---

١) راجع تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص:٢٢ وما بعدها، ورد الدارمي على بشر المريسي ص: ١٣٢ وما بعدها، ودفاع عن السنة لأبي شهبة ص:١١٦.

٢) البداية والنهاية ١٠٧/٨.

٣) سير أعلام النبلاء ٦٠٣/٢.

الله تعالى عنها لأبي الدرداء رضي الله تعالى عنه حين **قال:** (من أدركه الصبح فلا وتر له)، **قالت:** (كذب أبو الدرداء، كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح فيوتر) [1].

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (إن الكذب كانوا يطلقونه بإزاء الخطأ كقول عبادة: كذب أبو محمد، لما قال: الوتر واجب، وكقول ابن عباس: كذب نوف، لما قال: صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل)[2].

فما ورد من استعمال الكذب لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه في أثر الزبير رضي الله تعالى عنه _ على تقدير ثبوته_ محمول على هذا المعنى ويوضحه ما جاء في آخر هذا الأثر حينما سأله عروة: يا أبت ما قولك: صدق كذب، قال: يا ابني، أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أشك فيه، ولكن منها ما يضعه على مواضعه، ومنها ما وضعه على غير مواضع [3].

وكذا ما ورد في عباراتهم من استعمال كلمة الكذب بعضهم لبعض فهو محمول على الكذب في الفهم والكذب في الاجتهاد لا على الكذب العرفي القبيح، لأن الكذب القبيح لم يكن معهودا في معشر الصحابة رضي الله تعالى عنهم، **تقول عائشة رضي الله تعالى عنها:** (ما كان خلق أبغض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب) [4] **وقال الأعمش رحمه الله تعالى:**(لقد أدركت قوما لو لم يتركوا الكذب إلا حياءا لتركوه) [5].

---

١) الكامل لابن عدي ٤٩/١).

٢) مجموع الفتاوى ٢٦٦/٣٢.

٣) البداية والنهاية ١٠٩/٨.

٤) سنن الترمذي ٣٤٨/٤.

٥) الصمت لابن أبي الدنيا ص :٢٦٣.

وأما كثرة مرويات سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مع قصر زمن الصحبة فلا غرابة فيها لوجوه تالية:

الأول: شدة ملازمته للرسول صلى الله عليه وسلم بعدما هاجر إليه سنة سبع من الهجرة حيث لم يكن هناك شيء يشغله عن مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبته، فكان من نزلاء الصفة المباركة المجاورة للمسجد الذين تفرغوا لتلقي العلم والدين، فلا أهل لهم، ولا مكسب لهم، ولا شغل لهم إلا التزود بأمور الدين في حين انشغل الآخرون بأهلهم وبضيعتهم وشئوون حياتهم، وقد بين أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ذلك عن نفسه **فقال:** (يقولون: إن أبا هريرة قد أكثر، والله الموعد، ويقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يتحدثون مثل أحاديثه؟ وسأخبركم عن ذلك، إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أرضيهم، وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا)[١].

وكذا حرصه الشديد على التلقي والتعلم، وقد شهد له بذلك لسان النبوة حين سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم **فقال:** يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرسك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه أو نفسه"**[٢].

الثاني: قوة ذاكرته التي لم تخنه في ضبط الأحاديث وأداءها كما سمعها بفضل الدعوة النبوية المباركة التي أكرمه الله سبحانه وتعالى بها، **يقول سيدنا أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: (قلت:** يا رسول الله، إني أسمع منك

---

١) صحيح البخاري ح:٢٠٤٧، وصحيح مسلم ح:٢٤٩٢.

٢) صحيح البخاري ح:٩٩.

حديثا كثيرا أنساه، **قال:** "**ابسط رداءك**"، فبسطته، **قال:** فغرف بيديه، **ثم قال:** "**ضمه**"، فضممته، فما نسيت شيئا بعده) [١].

ويروي محمد بن قيس عن أبيه (أن رجلا جاء إلى زيد بن ثابت فسأله عن شيء، **فقال** له زيد: عليك أبا هريرة، فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعوا الله ونذكر ربنا، خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس إلينا، فسكتنا، **فقال** عودوا للذي كنت فيه، قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمن على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة، فقال: اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحباي هذان، وأسألك علما لا ينسى، **فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:** "**آمين**" فقلنا: يا رسول الله ونحن نسأل الله علما لا ينسى، **فقال:** "**سبقكم بها الغلام الدوسي**") [٢].

فبفضل هذه الدعوة النبوية المباركة رزق علما راسخا ثابتا غير منسيّ، وتشهد له بذلك وقعة اختبار مروان له فيما يرويه أبو الزعيزعة كاتب مروان **قال:** (إن مروان بن الحكم دعا أبا هريرة فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول دعا به فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا أخر) [٣].

الثالث: عدد مروياته رضي الله تعالى عنه خمسة آلاف وثلاثمائة وأربع وسبعون حديثا، وهذه الأحاديث متفاوتة الحجم: قصيرة وطويلة ومتوسطة، وجلها قصير، لا يزيد الواحد منها عن سطرين أو ثلاثة، لأن الغالب على الأحاديث النبوية أنها جوامع الكلم، فلو جمعت هذه الأحاديث كلها خمسة آلاف وثلاثمائة وأربع وسبعون في مجلد واحد، لطلع جزءا متوسطا لا يزيد عن

---

١) صحيح البخاري ح:١١٩.

٢) سنن النسائي ح:٥٨٣٩ قال ابن حجر: سندهٌ جيد، الإصابة ٤/٢٠٨.

٣) مستدرك الحاكم ٣/٥١٠ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

خمسمائة صفحة، فأيّ عاقل مثقف يستبعد استيعاب وحفظ وضبط هذا القدر من العلم في مدة تقارب ثلاث سنوات.

وأما زعمهم بأن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه كان يتلقى الأخبار الملفقة من كعب الأحبار الذي أظهر الإسلام وأبطن اليهودية، واستطاع أن يبث أفكاره اليهودية عن طريق تلقينها أبا هريرة رضي الله تعالى عنه فهو زعم باطل يتجلى بطلانه لأي دارس يطلع على ترجمة كعب الأحبار رحمه الله تعالى، مع اطلاعه على تحري سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وتثبته في النقل والرواية، فكعب الأحبارمعدود من أجلة التابعين، ترجم له كبار أئمة السنة مثل البخاري [١] وابن أبي حاتم الرازي [٢] وابن حبان [٣] وابن سعد [٤] والنووي [٥] والمزي [٦] والذهبي [٧] وابن حجر [٨] وغيرهم رحمهم الله تعالى، فلم يتهمه أحد بالكذب أو النفاق إلا أهل الزيغ والأهواء الذين تصدوا للطعن في أمور الدين وأهله.

قال معاوية رضي الله تعالى عنه: (ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالثمار وإن كنا فيه لمفرطين) [٩]، **وقال النووي رحمه الله تعالى:** (اجمعوا على كثرة علمه وتوثيقه) [١٠] **وقال الذهبي رحمه الله تعالى:**

---

١) التاريخ الكبير ٢٢٣/٧.

٢) الجرح والتعديل ١٦١/٧.

٣) الثقات ٣٣٣/٥.

٤) الطبقات الكبرى ٤٤٥/٧.

٥) تهذيب الأسماء واللغات ٦٨/٢.

٦) تهذيب الكمال ١٦٩/٦.

٧) تذكرة الحفاظ ٥٢/١.

٨) الإصابة ٣١٥/٣.

٩) طبقات ابن سعد ٣٥٨/٢.

١٠) تهذيب الأسماء واللغات ٦٩/٢.

(هو كعب بن ماتع الحميري اليماني العلامة الحبر الذي كان يهوديا فأسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله تعالى عنه .... وكان حسن الإسلام، متين الديانة، من نبلاء العلماء)(١).

وأما ما أخرجه البخاري في صحيحه (عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية يحدث رهطا من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار **فقال**: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب)(٢) فالمراد بالكذب الخطأ وعدم إصابة الحق والصواب، وليس المراد به الكذب العرفي المتعمد المذموم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: (قوله (عليه الكذب) أي يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به، ... **وقال ابن حبان**: أراد معاوية أنه يخطئ أحيانا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذابا، وقال غيره: الضمير في قوله: (لنبلو عليه) للكتاب لا لكعب، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه. **وقال عياض**: يصح عوده على الكتاب ويصح عوده على كعب وعلى حديثه، وإن لم يقصد الكذب ويتعمده، إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب، **وقال ابن الجوزي**: المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبا، لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأحبار)(٣).

ويؤيد هذه النقول التي ذكرها الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى لتحرير معنى الكذب سياق كلام سيدنا معاوية رضي الله تعالى عنه حيث جعل كعب الأحبار من أصدق هؤلاء المحدثين، فلو حمل الكذب على المعنى العرفي لوقع

---

١) سير أعلام النبلاء ٣/٤٨٩.
٢) صحيح البخاري ح: ٧٣٦١.
٣) فتح الباري ١٣/٣٣٤_٣٣٥.

تعارض بين أول كلامه وآخره، كما يقع تعارض بين هذا الكلام وبين ما نقله ابن سعد من على لسان معاوية رضي الله تعالى عنه أنه قال: (ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالثمار وإن كنا فيه لمفرطين)(١).

فتعين من ذلك أنه الكذب الوارد في كلامه عُنِي به الخطأ وعدم إصابة الصواب كما بينه العلماء الذين سبقت نقولهم رحمهم الله تعالى.

وأما سيدنا أبو هريرة رضي الله تعالى عنه فقد كان بدوره شديد التحري والتثبت في النقل والرواية لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كيف لا وهو الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "**من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**"(٢)ولشدة تحريه كان يذكر هذا الحديث لتلامذته في أول مجلس روايته، فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده(٣) عن كليب الجرمي **قال**: سمعت أبا هريرة **يقول**: وكان يبتدئ حديثه بأن يقول: **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو القاسم الصادق المصدوق:" **من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**" ولم يكتف بهذا القدر بل أكد لتلامذته تحريه في الرواية بعبارات أخرى، فقد أخرج مسلم في صحيحه(٤) عن أبي رزين مسعود بن مالك **قال**: خرج إلينا أبو هريرة فضرب بيده على جبهته **فقال**:(ألا إنكم تحدثون أني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لتهتدوا وأضل)، وفي رواية أخرى: قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه بعد أن روى الحديث: (شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه)(٥).

---

١) الطبقات الكبرى ٣٥٨/٢.

٢) صحيح البخاري ح:١١٠.

٣) ٤١٣/٢.

٤) ح:٢٠٩٨.

٥) صحيح مسلم ح:٢٨٩٦.

فهل يتصور عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مع هذا التحري والتثبت أن يتلقى الإسرائيليات عن كعب الأحبار ثم ينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم _ وحاشاه _ بل ثبت بسند صحيح أنه رضي الله تعالى عنه لم يكن يجاري كعبا فيما يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "فقدت أمة من بني إسرائيل لا يدرى ما فعلت، وإني لا أراها إلا الفار، إذا وضع لها ألبان الإبل لم تشرب، وإذا وضع لها ألبان الشاء شربت"، فحدثت كعبا فقال: أنت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقوله؟ قلت: نعم، فقال لي مرارا، فقلت: أفأقرأ التوراة[1] فهو أبين دليل على أن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه كان يميز بين المرفوع الثابت، وبين المروي عن الأحبار من الإسرائيليات.

وأما طعنهم في سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بالتدليس فمجرد تمويه وتلبيس وتحريف للكلام عن مواضعها، إذ من الثابت المعلوم أن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة سنة سبع من الهجرة، ثم لازمه إلى آخر حياته صلى الله عليه وسلم، وتلقى عنه صلى الله عليه وسلم تلقيا مباشرا علما غزيرا، ولكنه بحكم تأخر هجرته فاته قسط من السنة التي تقدمت قبل سنة سبع من الهجرة، وكان رضي الله تعالى عنه شديد الحرص على السنة وأمور الشريعة متفرغا لها كليا، فحرصه حمله على أن يستدرك ذلك بالتلقي عن الصحابة الآخرين الذين تقدم إسلامهم وهجرتهم، وليس ذلك ببدع من الأمر.

فتلقى الصحابة السنة بعضهم عن بعض كان شائعا في مجتمعهم إذ لم يتسن لأي واحد منهم أن يتلقى جميع السنن تلقيا شفهيا من النبي صلى الله

---

١) صحيح البخاري ح:٣٣٠٥.

عليه وسلم، بل قد لا يتصور ذلك، وبالتالي كان يروي بعضهم عن بعض، **يقول عمر رضي الله تعالى عنه** (كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوما، وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذ نزل فعل مثل ذلك)[1].

ويقول البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه(ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب)[2] **ويقول أنس رضي الله تعالى عنه** (والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضا)[3] فلم يكن ذلك خاصا بأبي هريرة رضي الله تعالى عنه حتى يُخص من بينهم بوصف التدليس.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بعد أن بين الفرق بين التدليس والإرسال الخفي، فخص التدليس بمن عاصره ولقيه، الإرسال الخفي بمن عاصره ولم يلقه قال:(واعلم أن التعريف الذي ذكرناه للمرسل ينطبق على ما يرويه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يسمعوه منه، وإنما لم يطلقوا عليه اسم التدليس أدبا على أن بعضهم أطلق ذلك، روى أبو أحمد ابن عدي في الكامل عن يزيد بن هارون عن شعبة **قال:** (كان أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ربما دلس) والصواب ما عليه الجمهور من الأدب في عدم إطلاق ذلك، والله الموفق)[4].

فلم يطلق علماء السنة على هذا القسم من السنة اسم التدليس بل سموه مرسل الصحابي ودرجوا على قبوله مطلقا، **قال ابن الصلاح رحمه الله**

---

١) صحيح البخاري ح:٨٩.

٢) مستدرك الحاكم ١/١٢٧.

٣) الكفاية ص:٣٨٦.

٤) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٢٣_ ٦٢٤.

تعالى:(مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول)[١].

وقال السيوطي رحمه الله تعالى:(أما مرسله _أي مرسل الصحابي_ كإخبار عن شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضر لصغر سنه أو تأخر إسلامه فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول)[٢].

وعلى سبيل التنازل فلا يعتبر هذا التدليس تدليسا مذموما، إذ أن التدليس المذموم ما كانت فيه نية المدلس سيئة كالتغطية على شيخه لسبب مّا مثل الضعف أو صغر السن أو الكذب أو نحوه، أما مطلق التدليس فليس بمذموم على الأرجح، إذ لم يسلم منه كبار المحدثين كما قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى[٣].

ثم إن جمعا من أئمة الحديث والفقه يرون أن المدلس إن كان يدلس عن الثقات فتدليسه مقبول[٤] ونقل الحافظ ابن حجر عن البزار رحمهما الله تعالى أنه **قال**: (إن من كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا)[٥] وعدالة صحابي تأبى أن يروى عن غير ثقة، وفي الجملة فلا قدح

---

١) علوم الحديث ص:٥٦.
٢) تدريب الراوي ١/٢٣٤.
٣) التمهيد ١/١٥، راجع للتفصيل: التدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني.
٤) فتح المغيث ١/٣٢٢.
٥) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٢٤.

في سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه من هذا الباب إطلاقا، فإنه لا يدلس - أي لا يرسل - إلا عن صحابي، والصحابة كلهم عدول، ولذا لم يثبت عن أحد من الرعيل الأول أنه تردد في قبول روايته كما توهمه الحاسد.

وأما اتهامهم سيدنا أبا هريرة رضي الله تعالى عنه بالنفاق في التعامل مع الصحابة وقت الفتنة ومصانعة الفئتين ومداراة الطرفين لتحقيق مصالحه وصيانة جانبه فهو اتهام سخيف يكذبه العقل والنقل، فلم يعرف رضي الله تعالى عنه يوما بالجبن والنفاق بل عرفه التاريخ بالجرأة واتباع الحق وإعلانه على الملأ ولو كرهه رعاع الناس.

فقد جاء رضي الله تعالى عنه يوم الدار ودخل على سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه وهو محصور واستأذنه في الكلام فأذن له فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم **قال:** (إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "**إنكم تلقون بعدي فتنة واختلافا**"، فقال قائل من الناس: فمن لنا يا رسول الله؟ **قال:** "**عليكم بالأمين وأصحابه**" وهو يشير إلى عثمان بذلك) [1] ثم قال: يا أمير المؤمنين، طاب أم ضرب؟ **فقال:** يا أبا هريرة أيسرك أن تقتل الناس جميعا وإياي؟ **قال:** لا، **قال:** فإنك والله إن قتلت رجلا واحدا فكأنما قتلت الناس جميعا. [2] فألح عليه في القتال، **فقال:** (عزمت عليك يا أبا هريرة إلا رميت بسيفك، فإنما تراد نفسي وسأقي المؤمنين بنفسي اليوم) [3].

فعلام يدل هذا الموقف؟ يدل على جرأته واتباعه للحق أم على انتهازيته ونفاقه_ وحاشاه_ وكذا في أيام الخلاف الاجتهادي الذي نشأ بين جمهور المسلمين وأهل الشام في خلافة سيدنا علي رضي الله تعالى عنه، وأدى إلى

---

١) مسند أحمد٢/٣٤٥، ومستدرك الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ٣/٩٩.

٢) طبقات ابن سعد ٣/٧٠.

٣) تهذيب التهذيب٧/١٤٢.

نشوب القتال وقيام العراك، كان رضي الله تعالى عنه يروي للناس مـا تلقـاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث التي تتعلق بمثل هذه الفـتن، وتدعوا إلى الحياد والاجتناب مثل قوله عليه الصلاة والسلام:"ستكون فـتن، القاعد فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن يشـرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذا فليعذ بـه [١]وقولـه عليـه الصـلاة والسلام:"ويل للعرب من شر قد اقترب، أفلح من كف يده"[٢].

وامتثالا للإرشاد النبوي لم يجامل أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أحد الجانبين ولم يدار أحد الفريقين بل وقف موقف المحايد ولبث في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يخرج منها [٣]ولم يكن رضي الله تعالى عنه في هـذا الموقف شاذا من بين الصحابة بل شاركه في هذا جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، منهم على سبيل المثال لا الحصر سعد بن أبي وقاص وعبـد الله بن عمر وعمران بن حصين وأبو بكرة الثقفي وكعب بن عجرة رضي الله تعالى عنهم [٤].

فأين النفاق الذي اتهمه به الحاسد؟ وأين المصانعة التي ادعاها الطاعن؟ وأما ما نقلوه من كتاب ثمار القلوب للثعالبي من الكلام المنسـوب إلـى أبـي هريرة رضي الله تعالى عنه:(مضيرة معاوية أوسم، والصلاة خلف علي أكرم، والملاذ بالجبل أسلم) فهو شبه هراء يدل على خفة عقل المتشبث به، إذ كيـف رضي لنفسه أن يستند إلى هذا النقل الذي يدل على سرعة تنقل أبـي هريـرة رضي الله تعالى عنه بين الشام والكوفة، كأنه سخرت لـه الـريح أو اختـرع

---

١) صحيح البخاري ح:٣٦٠١ ، وصحيح مسلم ح:٢٨٨٦.

٢) سنن أبي داود ح:٤٢٤٩ وقال المنذري رجال إسناده محتج بهم، مختصر سـنن أبـي داود ١٣٦/٦.

٣) أسد الغابة ٣١٧/٥، الاستيعاب ٢٠٩/٤.

٤) راجع تذكرة الحفاظ ٢٢/١، ٣٠، ٣٨.

(كونكورد) قبل أربعة عشرة قرنا، كما يدل في نفس الوقت على بلادة سيدينا علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما حيث انخدعا ولم يتفطنا لهذا التصرف منه، فيعجز الاستغراب أمام هذه السفاهة.

وأما وصفهم أبا هريرة رضي الله تعالى عنه بالجفوة في الطبع، والبذاءة في اللسان، والتعري عن المروءة والكرم فمنشأة _والله أعلم _ كراهيتهم للسنة وبغضهم أبا هريرة رضي الله تعالى عنه لأنه راويتها ليس إلا، والأمر في ذلك كما قال الشاعر العربي:

عين الرضا عن كل عيب كليلة

كما أن عين السخط تبديك المساويا

وإلا فالنقول التي استندوا إليها لإثبات هذا الوصف المزعوم ليس فيها إطلاقا ما يوصف به قائلها بما زعموا.

فقول سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه لسيدتنا عائشة رضي الله تعالى عنها:(ما كانت تشغلني عنه المكحلة والخضاب) بعيد كل البعد من أن يكون تعريضا لها أو تنقيصا من مكانتها أو استخفافا من شأنها، بل كان المقصود من ذلك تبرير أمر أثارته عائشة رضي الله تعالى عنها استغرابا أو إشكالا، ويوضح ذلك جليا لكل من يطلع بعين الإنصاف _ بعيداً عن الحقد والإسفاف_ على الحوار الذي جرى بين سيدينا أبي هريرة وعائشة رضي الله تعالى عنهما، فيروي سعيد بن عمرو عن عائشة رضي الله تعالى عنها (أنها دعت أبا هريرة فقالت له : يا أبا هريرة ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنك تحدث بها عن النبي صلى الله عليه وسلم، هل سمعت إلا ما سمعنا، وهل رأيت إلا ما رأينا، قال: يا أماه، إنه كان يشغلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المرآة والمكحلة والتصنع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإني والله ما كان يشغلني عنه شيء)[1].

---

1) مستدرك الحاكم ٣/٥٠٩ وقال:صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

فانظر إلى الخطاب الذي خاطب به سيدنا أبو هريرة رضي الله تعالى عنه حيث قال: (يا أماه) _ وهي أمه وأم المؤمنين جميعا بلا خلاف ولا جدل _ فهل يتصور من أيّ عاقل فضلا عن صحابي جليل محظوظ بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم وصحبته أن يقصد بكلامه معنى ينال من شأن أمه ويسيء إليها، كلا، ولو فهم من كلامه معنى الإساءة والتنقيص لما سكتت سيدتنا عائشة رضي الله تعالى عنها على إهانتها، ولما سكت المؤمنون على هذا الموقف، ولم يستطع الحاقد _ ولن يستطيع _ أن يأتي بنقل يدل على إدانة أحد من السلف لهذا القول غير شلته ومن على شاكلته.

وأما قوله رضي الله تعالى عنه في زوجته بسرة بنت غزوان رضي الله تعالى عنها:(إني كنت أجير لبسرة بطعام بطني، فإذا ركبوا سقت بهم، وإذا نزلوا خدمتهم، والآن تزوجتها، فأنا الآن أركب، فإذا نزلت خدمتني) فليس فيه أيضا ما يدل على إهانة زوجته، والتنقيص من شأنها، وإنما هو بيان للواقع، وتحديث بالنعمة، وإظهار شكر لله تعالى الذي أكرمه بالإسلام والصحبة والعلم، ويدل على ذلك أول كلامه وآخره حيث قال في أوله:(نشأت يتيما وهاجرت مسكينا وكنت أجيرا لبسرة ....، وقال في آخره : فالحمد لله الذي جعل الدين قواما وجعل أبا هريرة إماما)[1] ولو فهم من كلامه المعنى المزعوم وهو الإهانة والإذلال لما تحملت زوجته المؤمنة الأبية ذلك بل أنكرت الأمر عليه بشدة لمالها من المكانة الاجتماعية إذ كان أخوها عتبة بن غزوان المازني رضي الله تعالى عنه أميرا على البصرة[2]، كانت أختها فاطمة بنت غزوان رضي الله تعالى عنها زوجة سيدنا عثمان رضي الله تعالى

---

١) طبقات ابن سعد ٣٢٦/٤.
٢) الإصابة ٤٥٥/٢.

عنه [١]، ولم يرد في شيء من النقول إنكارها عليه بل ولا خلافها معه بل بقيا على وئام وانسجام، وودّ والتئام، حتى لقيا ربهما رضي الله تعالى عنهما.

ثم إن هذين النقلين الذين استندا إليهما الحاسد الحاقد يبين نوعا من الدعاية الراقية المحمودة التي كان أسلوب سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه متحليا بها لتحبيب المستفيدين من الطلبة وغيرهم إليه وتأنيسهم وتأليفهم، ويشبه هذين النقلين ما رواه أبو المتوكل (أن أبو هريرة كانت له زنجية، فرفع عليها السوط يوما، فقال: لولا القصاص لأغشينك به، ولكن سأبيعك ممن يوفيني ثمنك، اذهبي فأنت لله عز وجل) [٢] فانظر إلى هذا الأسلوب، هل أهان الزنجية أم أكرمها ورفع من شأنها.

ولو كان طبعه ولسانه على ما زعمه الحاقد لظهر ذلك في تعاملاته مع الناس، ولم يذكر في شيء من الآثار والنقول رغم كثرة من تعامل معه من أقرانه وتلامذته والرواة عنه أنه وصف بذلك _ وحاشاه_.

وأما دعواهم بأنه رضي الله تعالى عنه كتم قسطا من العلم فليس لها من المصداقية أي نصيب إذ كيف يتجرأ على كتمان العلم من قال: (لولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا [٣] ثم تلا "**إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم، وأنا التواب الرحيم**" [٤]) وكيف يتجرأ على كتمان العلم من روى عن النبي صلى الله عليه

---

١) طبقات ابن سعد ٣/٥٤.

٢) حلية الأولياء لأبي نعيم ١/٣٨٤.

٣) صحيح البخاري ح:١١٨.

٤) سورة البقرة، الآيتان:١٥٩، ١٦٠.

وسلم أنه قال:"**من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار**"[1] وفي لفظ آخر له: "**ما من رجل يحفظ علما فيكتمه إلا أتي يوم القيامة ملجوما بلجام من نار**"[2].

وأما ما استندوا إليه من **قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه**:(حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم) فليس فيه أي مستدل لهم، لأنه رضي الله تعالى عنه بث الوعاء الذي كان ينفع الناس، ونشر العلم الذي كانوا في حاجة إليه، فهو أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم رواية لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأدى واجبه وبلّغ ما عنده، وأما الوعاء الذي لم يبثه فلم يكن يتعلق بالعلم النافع المحتاج إليه من الأحكام والآداب والمواعظ، وإنما هو عبارة عن بعض المغيبات التي تلقاها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخشي أن لو ذكرها لهم لحصلت الفتنة له ولغيره، وقد صرح بذلك في نفس الأثر حيث **قال**(وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم)،أي الحلقوم، وفي لفظ له:(لو حدّثتكم بحديث منها لرجمتموني بالأحجار)[3]، وفي لفظ آخر:(لو أنبأتكم بكل ما أعلم لرماني الناس بالخزف وقالوا: أبو هريرة مجنون)[4] وقد صدّقه في ظنه هذا تلميذه الحسن راوي هذا الأثر عنه الذي عاش بعد وفاته رضي الله تعالى عنه وشهد من الفتن والوقائع ما لم يكن يتصور في حياته، **قال الحسن**:

---

١) سنن الترمذي ح:٢٦٤٩ وقال حديث حسن، ومستدرك الحاكم ١/١٨١ وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

٢) مقدمة سنن ابن ماجة ح:٢٦١.

٣) مستدرك الحاكم ٣/٥٠٩.

٤) طبقات ابن سعد ٤/٣٣١.

(صدق ـ والله ـ لو أخبرنا أبو هريرة أن بيت الله يهدم أو يحرق ما صدقه الناس)[١].

قال ابن كثير رحمه الله تعالى: (هذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم، وما وقع بين الناس من الحروب والقتال، وما سيقع، التي لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه، وردوا ما أخبر به من الحق)[٢].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: (حمل العلماء الوعاء الذي لم يبثه على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم، كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين، وإمارة الصبيان يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة، واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة. ثم نقل الحافظ عن بعض الشراح أنهم قالوا: يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان، فينكر ذلك من لم يألفه، ويعترض عليه من لا شعور له به)[٣].

ولم يكن كتمان هذا القسم من المغيبات خاصا بأبي هريرة رضي الله تعالى عنه حتى يتهم به من بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم بل شاركه في ذلك غيره، فقد أخرج الحاكم عن أبي الطفيل **قال:** (انطلقت أنا وعمرو بن ضليع إلى حذيفة بن اليمان وعنده سماطان من الناس، فقلنا: يا حذيفة، أدركت ما لم ندرك، وعلمت ما لم نعلم، وسمعت ما لم نسمع، فحدثنا بشيء لعل الله أن ينفعنا به، **فقال:** لو حدثتكم بكل ما سمعت ما انتظرتم بي الليل القريب)[٤].

---

١) المرجع نفسه.

٢) البداية والنهاية ١٠٩/٨.

٣) فتح الباري ٢١٦،٢١٧/١.

٤) مستدرك الحاكم ٤٦٩/٤.

فالوعاء الذي لم يبثه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه من العلم النافع المحتاج إليه شيء إذ لو كان فيه هذا العلم لما وسعه كتمانه بسبب الوعيد الذي كان أبو هريرة رضي الله تعالى عنه نفسه الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فخلاصة القول أن هذه التهم والافتراءات التي ألصقها الأعداء الطاعنون بأبي هريرة رضي الله تعالى عنه هو منها برئ، وصدق ابن خزيمه رحمه الله تعالى حين **قال**:(إنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معاني الأخبار)[(١)].

وأنصف أحمد شاكر رحمه الله تعالى حيث **قال**: (إن هؤلاء الطاعنين يبحثون وينقبون أخبار أبي هريرة على ضوء شيء استقر في قلوبهم من قبل، لا بحثا حرا خاليا من الهوى، وإن المستشرقين فعلوا مثل ذلك أيضا تجاه أبي هريرة بل علوم السنة كلها فقالوا مثل قولهم، وأعجبهم رأيهم إذ صادف منهم هوى) .

وجماع هذا الباب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه حيث **قال**: "**اللهم حبب عبيدك هذا وأمه إلى عبادك المؤمنين، وحبب إليهم المؤمنين**"، يقول أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: (فما خلق مؤمن يسمع بي ولا يراني إلا أحبني)[(٢)].

---

١) مستدرك الحاكم ٥١٣/٣.

٢) صحيح مسلم ح:٢٤٩١.

الفصل الثالث:شبهة وقوع التعارض بين الأحاديث.

قالوا: السنة تفقد مصداقيتها للعمل والاحتجاج بها لاشتمالها على جملة من الأحاديث المتناقضة التي يعارض بعضها بعضا مثل حديث "**لا عدوى ولا طيرة**" مع حديث "**لا يورد ممرض على مصح**" وحديث "**فر من المجذوم فرارك من الأسد**" وكذا حديث "**ما من مولود إلا يولد على الفطرة**" مع حديث "**الشقي من شقي في بطن أمه**"، وكذا حديث "**إن خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون**" مع حديث "**ألا أخبركم بخير الشهداء؟ هو الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها**"، وكذا حديث "**إنما الماء من الماء**" مع حديث "**إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل**".

قالوا: وأشباهها كثيرة، وهي تدل على خلل في ضبط السنة واضطراب في نقلها، وتورث الشك والارتياب في ثبوتها وصدقها، فلا تصلح إذن للاستدلال بها، وبناء أمور الدين والشريعة عليها.

الجواب عن هذه الشبهة:

ادعاء التعارض بين الأحاديث والاستدلال به على التشكيك في ثبوتها وصدقها من أوهى الشبهات التي تشبث بها أعداء السنة للنيل منها بهدف ردها، فإن الأحاديث كما لا يخفى على دارسها لم تصدر جملة واحدة من الشارع، وإنما وردت في أزمنة وأمكنة مختلفة جراء وقائع وأسباب متفرقة حدثت على مدى ثلاث وعشرين سنة، فمنها ما هو عام ومنها ما هو خاص، ومنها ما هو مطلق ومنها ما هو مقيد، ومنها ما شرع في المرحلة السابقة في عصر التشريع المتقدم ومنها ما شرع في المرحلة اللاحقة في عصر التشريع المتأخر، ومنها ما روعي فيه حال سائل ومخاطب مباشر، ومنها ما روعي فيه التوسعة والتيسير على العباد بعد نوع من التكليف والتشديد، فهذا التنوع إنما

هو سمة لازمة لأيّ تشريع في العالم أو تقنين في المجتمع مهما ادعى أصحابه الدقة والإحكام لامحيص لهم منه لضبط جميع الأحوال وإحاطة جميع الشئون.

يقول الدكتور محمد أبو زهو رحمه الله تعالى: (كانت ألفاظه صلى الله عليه وسلم تختلف إيجازا وإطنابا، ووضوحا وخفاءا، وتقديما وتأخيرا، وزيادة ونقصانا، بحسب ما تقتضيه الحال، ويدعوا إليه المقام، فقد يسأل عن أفضل الأعمال مثلا فيجيب كل سائل بجواب غير جواب صاحبه، أو عن أفضل الجهاد فيذكر لكل مستفت نوعا من أعمال البر غير ما يذكره للآخر، أو عن أحب أنواع الصدقة فيذكر لهذا غير ما يذكره لذاك، أو يسأل عن معنى البر والإثم فتتعدد أجوبته بتعدد السائلين، وهكذا.

فيظن من لا علم عنده أن هذا من باب التعارض، أو من عدم ضبط الرواة، وواقع الأمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان طبيب النفوس، فيجيب كل إنسان عن مسألته بما يناسبه، وبما يكون أنفع له أو للناس في جميع الظروف أو في الظرف الذي كان فيه الاستفتاء.

وانظر إلى اختلاف ألفاظ الأذان والإقامة والتشهد، والأذكار في الصلوات وبعدها، والأدعية فيها وفي غيرها، والرواة في الجميع عدول ضابطون، فيظن من لا علم عنده أن هذا من باب التناقض، أو أنه من عدم ضبط الرواة أو من الرواية بالمعنى، والواقع أن كل ذلك كان بتعليم منه صلى الله عليه وسلم إشارة إلى جواز الجميع، وأن في الأمر سعة وتيسيرا على الأمة) (١).

وقديما فطن علماؤنا المحدثون لهذا الجانب وما يمكن أن تنال السنة من طرفه فبذلوا جهودهم في هذا المجال، وجعلوا في مصنفاتهم بابا مستقلا بعنوان

---

١) الحديث والمحدثون ص: ٢٠٧_٢٠٨.

"مختلف الحديث" تكلموا فيه عن التعارض وبينوا حكمه، ومنهم من أفرد هــذا الباب بمصنف كالشافعي والطحاوي وابن قتيبة رحمهم الله تعالى.

قال النووي رحمه الله تعالى: (النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث وحكمه، هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلمـــاء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا فيوفق بينهمـــا أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمـــة الجـــامعون بـــين الحـــديث والفقـــه، والأصوليون الغواصون على المعاني، وصنف فيه الإمام الشافعي، ولم يقصـــد _رحمه الله _ استيفاءه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه، ثم صنف فيه ابـــن قتيبة) [١].

وتتلخص جهود المحدثين المباركة في هذا الباب فيما يلي:

قسموا هذا الباب ــ ضبطا لأفراده وحصرا لشوارده ــ إلـــى قســمين رئيسين:

القسم الأول: ما يمكن الجمع بين الروايات والتوفيق بينها بوجـــه مـــن الوجوه، واعتبروا هذا القسم أصلا في هذا الباب، فلا يصرف إلى القسم الثاني إلا عند التعذر، بل حصر بعضهم الباب في هذا القسم، ورأوا أنـــه لا يوجـــد حديثان صحيحان متعارضان متناقضان، لأنه يستحيل أن يقع تعارض في كلام من لا ينطق عن الهوى إنما هو وحي يوحى، **قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعـــالى:** (لا أعرف أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإســـنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما) [٢].

---

١) التقريب ٢/٦٥١_٦٥٢.

٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص:٢٨٥.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله تعالى:(كل خبرين علم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه)[1].

القسم الثاني: ما لا يمكن الجمع والتوفيق بين الروايات، قالوا: فينظر في الروايات، هل يعرف المتقدم منها من المتأخر أم لا، فإن عرف ذلك كان المتأخر ناسخا للمتقدم، وإلا يلجأ إلى الترجيح، فيؤخذ بالراجح ويترك المرجوح، وقد أسهب المحدثون في بيان وجوه الترجيح وأجادوا بحيث يحتار الباحث أمام هذا الشمول والإحاطة، قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:(وجوه الترجيحات تزيد على المائة) ثم بين مائة وعشرة وجها، ثم قال: (وثَمّ وجوه أخرى للترجيح)[2].

ونقل الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في شرحه للتقريب هذه الوجوه كلها، وحصرها في سبعة أنواع تسهيلا لفهمها وتيسيرا لضبطها وذكر تحت كل نوع وجوها كثيرة[3] ثم قال بعد ذلك: (فهذه أكثر من مائة مرجح، وثَمّ مرجحات أخرى لا تنحصر، ومدارها غلبة الظن)[4].

فهذه الجهود المبذولة المباركة تقضي على شبهة الطاعنين في السنة بحجة التعارض، وتبين لهم أن السنة مصونة من جميع جوانبها حتى من هذا الجانب.

ودونك الآن بيان وجوه الجمع والتوفيق بين تلك الروايات التي ورد ذكرها في بيان الشبهة ليتبين للقارئ منهج المحدثين في هذا الباب.

---

١) الكفاية للخطيب ص:٤٣٣.

٢) التقييد والإيضاح ص:٢٨٦_ ٢٨٩.

٣) راجع تدريب الراوي ٢/٦٥٥_٦٥٨..

٤) تدريب الراوي ٢/٦٥٩.

الأول: التعارض الواقع بين ظاهر حديث"**لا عــدوى**" [١] فإنــه ينفــي العدوى مطلقا، فكلمة "لا" في أوله نافية للجــنس، وظــاهر حــديث "**لا يــورد الممرض على المصح**" [٢] فإنه يحث على إبعــاد المــريض عــن الصــحيح، واجتنابه عنه، وليس ذلك إلا مخافة العدوى، وكذا حديث "**فــر مــن المجــذوم فرارك من الأسد**" [٣] فإنه يأمر بالهروب من المجذوم، والابتعاد عنــه وعــدم مجالسته، وهو يشعر بثبوت العدوى، والأحاديث كلها صحيحة بل هــي مــن أحاديث الصــحيحين.

ذكر العلماء وجوها عديدة في التوفيق بين هذه الروايات منها:

١- إن نفي العدوى باق على عمومه.... وأماالأمر بالفرار من المجــذوم مــن باب سد الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلــك بتقــدير الله تعالى ابتداءا لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقد صــحة العدوى، فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسما للمادة [٤].

٢- إن حديث "**لا عدوى**"جاء ردا لما كان يعتقده أهل الجاهلية من أن الأمراض مؤثرة بنفسها، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هــذه الأمــراض لا تعــدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بهــا للصــحيح ســببا لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في ســائر الأســباب، ففــي الحديث الأول نفى صلى الله عليه وسلم ما كان يعتقده الجاهلي مــن أن ذلــك

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب، باب لا عدوى ح: ٥٧٧٣ ومسلم في صــحيحه كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ح:٢٢٢١ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب، باب لا عدوى ح:٥٧٧٤ ومسلم فــي صــحيحه كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ح:٢٢٢١ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب، باب الجذام ح:٥٧٠٧ عن أبي هريــرة رضــي الله تعالى عنه .

٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص: ١٠٤.

يُغذي بطبعه، وفي الثاني أعلم بـأن الله سبحانه جعل ذلك سببا لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى [1].

٣-إن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو لأمر طبيعي، وهو انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة الملامسة والمخالطـة وشـم الرائحة، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة، ولهذا يأمر الأطباء بترك مخالطـة المجـذوم لا على طريق العدوى، بل على طريق التأثر بالرائحة لأنها تسقم مـن واظـب اشتمامها [2].

الثاني: التعارض الواقع بين ظاهر الحديث" **ما من مولود إلا يولـد علـى الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه**" [3] فإنه يدل على أن كل مولـود يكون في بطن أمه على الفطرة ــ وهي الحنيفية السمحة المتضمنة للسعادة ــ ويبقى عليها حتى يخرج من بطن أمه وهو على الفطرة، وظاهر حديث "**الشقي من شقي في بطن أمه**" [4] فإنه يدل على أن جملة من المواليـد يخرجـون ــ وهم في بطون أمهاتهم ــ من الفطرة المتضمنة للسعادة إلى الشقاوة الأبدية.

فالجمع بين الحديثين: أن المراد بالفطرة في حديث أبي هريرة رضـي الله تعالى عنه الميثاق الذي أخذه الله تعالى على ذرية آدم ــ وهم في أصـلاب آبائهم ــ وأشهدهم على أنفسهم، وقد جاء ذكره في **قوله تعالى "وإذ أخذ ربـك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قـالوا**

---

١) علوم الحديث ص:٢٨٥.

٢) تأويل مختلف الحديث ص:٦٩_٧٠.

٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصـلى عليـه ح:١٣٥٩ ومسلم في صحيحه كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ح:٢٦٥٨ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه ح:٢٦٤٥ عـن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه .

بلى"[1] فكل مولود يولد إنما يولد على هذا الميثاق فيقر مهما كان دينه بأن للنفوس خالقا، وللكون صانعا ومدبرا، وإن اختلفت التعبيرات والتسميات لهذا الخالق والصانع، قال تعالى **"ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله"**[2] وقال تعالى **"ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله"**[3].

فكل ابن آدم يضمر منذ ولادته هذا الإقرار، ثم أبواه يسببان غالبا في إضفاء طابع الشرك عليه حسب هواهما، إلا أن هذا الإقرار لا ينوط به أي أمر تكليفي، ولا يترتب عليه ثواب ولا نجاة، وأما حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه فهو محمول على علم الله تعالى للمولود وهو في بطن أمه فيكتب بأمر الله تعالى لسابق علمه سبحانه أنه سعيد يختم له بالسعادة أم شقي يختم له بالشقاوة[4].

الثالث: التعارض الواقع بين ظاهر ما رواه عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه مرفوعا: **"إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون"**[5]فإنه يدل على ذم من يشهد قبل الاستشهاد، وظاهر ما رواه زيد بن خالد رضي الله تعالى عنه مرفوعا: **"ألا أخبركم بخير الشهداء؟ هو الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها"**[6] فإنه يدل على مدح من يشهد قبل الاستشهاد، فالتوفيق بينهما بوجوه:

---

١) سورة الأعراف، الآية:١٧٢.

٢) سورة الزخرف، الآية:٨٧.

٣) سورة العنكبوت، الآية:٦١.

٤) راجع للتفصيل تأويل مختلف الحديث ص:٨٧_ ٨٨.

٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ح:٦٤٢٥ ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ح:٢٥٣٥.

٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الأقضية، باب بيان خير الشهود ح:١٧١٩.

أ- المدح محمول على شهادة الحق، والذم محمول على شهادة الباطل.

ب- المدح محمول على شهادة الحسبة، والذم محمول على شهادة القضاء.

ج- المدح محمول على شهادة لا يعلم بها صاحب الحق المشهود له، والذم محمول على شهادة يعلم بها صاحب الحق.

د- العمل بحديث الذم، وهو أن الإقدام على الشهادة من غير طلب مذموم، ولكن إذا طلب فلا ينبغي له أن يتردد، ويستحسن له سرعة الاستجابة، فمعنى "**قبل أن يسألها**" أي لأجل سرعة الاستجابة كأنه شهد قبل السؤال.

ه- العمل بحديث المدح، وهو أن الإدلاء بالشهادة أمر محمود، سواء كان في شهادة القضاء أو الحسبة، وحديث الذم محمول على شهادة الغيب أي الشهادة على ما في صدور الناس مما يغيب عن غيرهم، فيشهد على نوايا الناس وأسرارهم، ولا شك في أنه مذموم[١].

الرابع: التعارض الواقع بين ظاهر **حديث "إنما الماء من الماء"**[٢] فإنه يدل على أن الغسل يجب بالإنزال أي بخروج المني، وظاهر حديث "**إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل**"[٣] فإنه يدل على أن الغسل يجب بالتقاء الختانين أي بمجرد الإيلاج أنزل أو لم ينزل.

فالتوفيق بينهما بوجوه:

ب- حديث أبي سعيد رضي الله تعالى **عنه "إنما الماء من الماء"** كان متقدما في أول الأمر ثم نسخ بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه المتأخر،

---

١) راجع فتح الباري ٥/٢٥٩_٢٦٠.

٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء ح:٣٤٣ عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه .

٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان ح:٢٩١٥ ومسلم في صحيحه كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ح:٣٤٨ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

والدليل على ذلك ما رواه الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال :"**إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنه**"(١).

ج- حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه محمول على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع أي (الاحتلام) وحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه هو الحكم العام الثابت.

د- حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه محمول على المباشرة فيما سوى الفرج، وحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه محمول على الجماع في الفرج(٢).

فهذه نماذج من الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وبيان وجوه التوفيق المختلفة بينها، سردتها ليتضح للقارئ منهج المحدثين في الجمع والتوفيق ودفع التعارض، ويقيس عليه بقية أحاديث هذا الباب، فيدرك وهاء هذه الشبهة، ويستيقن عدم وقوع التعارض الحقيقي في كلام المعصوم الموحى إليه صلى الله عليه وسلم، وصدق الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى حيث **قال**: (لا أعرف أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما)(٣).

---

١) أخرجه الترمذي في سننه ح:١١٠و١١١ وقال: حديث حسن صحيح، وأبو داود في سننه ح: ٢١٥ وأحمد في مسنده ١١٥/٥، وابن خزيمة في صحيحه ح: ٢٢٥.

٢) راجع للتفصيل شرح النووي لصحيح مسلم ٢٧٣/٢، وفتح الباري ٣٩٧/١_ ٣٩٨.

٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص:٢٨٥.

خاتمة البحث:

هذه الشبهات التي سبق ذكرها والرد عليها في الصفحات السابقة هي جملة من أهم الشبهات التي أثارها السفهاء الحاسدون من المستشرقين وأذيالهم الذين سموا أنفسهم (محققين متنورين) أو (قرآنيين علميين) للطعن في السنة النبوية والتشكيك فيها وإنكار حجيتها، وهي ليست نتاج فكرهم، بل هي صدى لتلك الخزعبلات التي تردد بها سلفهم قديما من الخوارج والمعتزلة وغيرهم من أهل البدع والأهواء، فلم يأتوا بشبهة جديدة، وإنما أعادوا صياغتها وكرروها، وكأنهم تواصوا بها لطغيانهم وعنادهم.

وقد تبين للقارئ بهذه الدراسة المستفيضة وهاء هذه الشبهات، وما فيها من ضلال وفساد، كما اتضح له تلون مكرهم، وتنوع أساليب خداعهم فتارة بالاحتجاج إلى الأحاديث الواهية والموضوعة، وأخرى بالاستناد إلى الروايات التاريخية الملفقة، وثالثة بالتحريف ووضع الكلم في غير مواضعها وتوجيه النصوص إلى غير مرادها، وغير ذلك من الأساليب التي حاولوا بها _خائبين_ إطفاء نور الله، وإثارة الغبار حول سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم.

ورغم محاولاتهم الفاشلة لإخماد الحق، وإماتتهم في تزيين الباطل بقيت السنة النبوية ــ على مر الزمن ــ مصونة شامخة، والعمل بها، واتباعها، والدعوة إليها قائمة شائعة في الأمة الإسلامية، فشأن المثيرين للشبهات في حجية السنة النبوية، والحاملين للواء الإنكار والطعن، مع السنة النبوية كما قال الشاعر العربي القديم:

كناطح صخرة يوما ليوهنها

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أسأل الله تعالى أن يبصرنا بأمور ديننا، وأن يثبتنا على المحجة البيضاء، وعلى الحق والصراط المستقيم، وأن يحبب إلينا السنة النبوية،

واتباعها والعمل بها، والدفاع عنها، فإنه طريق النجاة وشاطئ الأمان، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.

مراجع البحث:

- الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم تحقيق أحمد شاكر. ط.دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥ م).
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر. ط. دار الكتب العلمية بيروت.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين أبي الحسن على بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير. ط.دار إحياء التراث العربي بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن على بن حجر العسقلاني. ط.دار الكتب العلمية بيروت.
- الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. ط. دار الفكر بيروت.
- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق محمد حامد الفقى بالقاهرة (١٣٥٣هـ).
- الباعث الحثيث مشرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر. ط.دار التراث بالقاهرة (١٣٩٩هـ _ ١٩٧٩م).
- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. ط.دار أبي حيان بالقاهرة (١٤١٦هـ_١٩٩٦م).
- البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك الجويني تحقيق صلاح محمد عويضة. ط.دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٨هـ_١٩٩٧م).
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. ط.دار الكتب العلمية بيروت.
- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري. ط.دائرة المعارف بالهند.
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري. ط. دار الكتب العلمية بيروت.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط.دار الكلم الطيب بدمشق (١٤١٧هـ).
- التدليس في الحديث لمسفر بن غرم الله الدميني. ط.(١٤١٢هـ_١٩٩٢م).
- تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي. ط.دار إحياء التراث العربي بيروت.

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري تحقيق محي الدين مستو، وسمير العطار، ويوسف بديوي. ط.دار ابن كثير بدمشق (١٤١٧هـ_١٩٦٦م).
- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. ط. دار الهلال بيروت (١٩٨٦م).
- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف. ط.دار العاصمة بالرياض.
- تقييد العلم لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي تحقيق يوسف العش. ط.دار إحياء السنة النبوية (١٣٩٤هـ_١٩٧٤م).
- التقييد والإيضاح لزين الدين عبد الرحيم العراقي. ط.مكتبة ابن تيمية بالقاهرة (١٤٠٧هـ_١٩٨٧م).
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب . ط.مؤسسة قرطبة (١٤١٦هـ_١٩٩٥م).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري. ط. مؤسسة قرطبة.
- تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. ط.دار الكتب العلمية بيروت (١٣٣٦هـ_١٩٢٧م).
- تهذيب التهذيب لأحمد بن على بن حجر العسقلاني. ط.دائرة المعارف بالهند (١٣٢٥هـ).
- تهذيب سنن أبي داود لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية تحقيق محمد حامد الفقي. ط.مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف المزي تحقيق بشار عواد معروف. ط.مؤسسة الرسالة بيروت (١٤١٨هـ_١٩٩٨م).
- علل الحديث لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. ط. المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٣هـ.

- علوم الحديث لأبي عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر. ط. دار الفكر بدمشق (١٤١٨هـ_١٩٩٨م).
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تحقيق عبد العزيز ابن باز. ط. دار المعرفة بيروت.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي تحقيق صلاح محمد عويضة. ط.دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٤هـ_١٩٩٣م).
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني تحقيق محمد عبد الرحمن عوض. ط.دار الكتاب العربي بيروت (١٤٠٦هـ_١٩٨٦م).
- الكامل في ضعفاء الرجال لعبد الله بن عدي الجرجاني. ط.دار الفكر (١٤٠٥هـ_١٩٨٥م).
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل بن محمد العجلوني تحقيق أحمد القلاش. ط.مؤسسة الرسالة بيروت (١٤١٨هـ_١٩٩٧م).
- الكفاية في علم الرواية لأحمد بن علي الخطيب البغدادي. ط.المكتبة العلمية بالقاهرة.
- لسان الميزان لأحمد بن حجر العسقلاني. ط.دار الفكر بيروت.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان البستي تحقيق محمود إبراهيم زيد. ط. دار المعرفة بيروت (١٤١٢هـ_١٩٩٢م).
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي. ط.مؤسسة المعارف بيروت (١٤٠٦هـ_١٩٨٦م).
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم. ط.مطابع دار العربية بيروت.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الرامهرمزي تحقيق محمد عجاج الخطيب. ط.دار الفكر بيروت (١٣٩١هـ).
- مختصر سنن أبي داود لعبد العظيم المنذري تحقيق محمد حامد الفقي. ط.مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية تحقيق سيد إبراهيم. ط.دار الحديث بالقاهرة (١٤١٢هـ_١٩٩٢م).

- المراسيل لأبي داود السجستاني تحقيق كمال يوسف الحوت. ط.دار الجنان بيروت (١٤٠٨هـ_١٩٨٨م).
- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري. ط.دار الكتاب العربي بيروت.
- المسند لأحمد بن محمد بن حنبل . ط.دار الفكر بيروت (١٣٩٨هـ_١٩٧٨م).
- المصنف لعبد الرزاق بن هشام الصنعاني تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط.المكتب الإسلامي بيروت (١٣٩٠ه_١٩٧٠م).
- معالم السنن لأحمد بن محمد الخطابي. ط.المكتبة العلمية (١٣٥١هـ_١٩٨١م).
- المقاصد الحسنة لشمس الدين السخاوي. ط. دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٧هـ_١٩٨٧م).
- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة لجلال الدين السيوطي. ط.مطابع الرشيد (١٣٩٩هـ_١٩٧٩م).
- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني. ط.عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بالقاهرة.
- المنتقى من السنة المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن الجارود. ط.دار الجنان بيروت (١٤٠٨هـ_١٩٨٨م).
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعاني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط.مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٣٦٦هـ).
- الثقات لمحمد بن حبان البستي. ط.دار المعارف بالهند (١٣٩٣هـ_١٩٧٣م).
- جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر. ط.دار الفكر بيروت.
- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. ط.دار الكتب العلمية بيروت.
- الحديث والمحدثون لمحمد محمد أبي زهو. ط.المكتبة التوفيقية بالقاهرة (١٣٧٨هـ).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني. ط.دار المكتبة العلمية بيروت.
- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه لمحمد مصطفى الأعظمي. ط.المكتب الإسلامي (١٤١٣هـ_١٩٩٢م).

- دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين لمحمد محمد أبي شهبة. ط.مكتبة السنة بالقاهرة (١٤٠٩هـ_١٩٨٩م).
- دلائل النبوة لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. ط.دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٥هـ_١٩٨٥م).
- الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي تحقيق أحمد محمد شاكر. ط.دار الفكر بيروت (١٣٠٩هـ).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي. ط.دار إحياء التراث العربي بيروت.
- السنن لسليمان بن أشعث أبي داود السجستاني. ط.دار إحياء التراث العربي بيروت.
- السنن لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي. ط.مصطفى الحلبي وأولاده(١٣٩٨هـ_١٩٧٨م).
- السنن لأحمد بن شعيب النسائي. ط.دار البشائر الإسلامية بيروت (١٤٠٦هـ_١٩٨٦م).
- السنن لمحمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة. ط.دار الفكر العربي بالقاهرة.
- السنن لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. ط. دار المغني بالرياض (١٤٢١هـ_٢٠٠٠م).
- السنن لعلي بن عمر الدارقطني تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسن الشلبي. ط.مؤسسة الرسالة (١٤٢٤هـ_٢٠٠٤م).
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفي السباعي. ط.المكتب الإسلامي بيروت (١٣٩٨هـ_١٩٧٨م).
- سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد. ط.مؤسسة الرسالة بيروت (١٤١٢هـ_١٩٩٢م).
- الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. ط.الدار السلفية بالمدينة المنورة المطبوع مع فتح الباري.

- الصحيح لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. ط.بيت الأفكار الدولية (١٤١٩هـ_١٩٩٨م).

- الصحيح لمحمد بن إسحاق بن خزيمة تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. ط.المكتب الإسلامي (١٣٩٥هـ_١٩٧٥م).

- صحة أصول مذهب أهل المدينة لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. ط.دار الندوة الجديدة بيروت.

- الصمت وحفظ اللسان لعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا تحقيق الدكتور محمد أحمد عاشور. ط.دار الاعتصام (١٤٠٦هـ).

- الضعفاء لمحمد بن عمرو العقيلي تحقيق حمدي السلفي. ط.دار الصميعي بالرياض (١٤٢٠هـ_٢٠٠٠م).

- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الواقدي. ط.دار صادر بيروت.

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا النووي تحقيق حازم محمد وعماد عامر وعصام الضبابطي. ط.دار أبي حيان بالقاهرة (١٤١٥هـ_١٩٩٥م).

- الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق أبي عبيدة مشهور آل سلمان. ط. دار ابن عفان، السعودية (١٤١٧هـ_١٩٩٧م).

- الموضوعات لعبد الرحمن ابن الجوزي تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. ط. دار الفكر بيروت (١٤٠٣هـ_١٩٨٣).

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي. ط.دار المعرفة بيروت.

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني. تحقيق وتعليق علي حسن الحلبي الأثري .ط. دار ابن الجوزي بالرياض(١٤١٦ هـ١٩٩٥م)

- نصب الرآيه لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي. ط.دار المأمون بالقاهرة (١٣٥٧هـ) .

- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني تحقيق ربيع المدخلي. ط.دار الرأية بالرياض (١٤١٧هـ).